الأمم المتحدة S/PV.7585



مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة ٧٥٨٥

الأربعاء، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيسة	السيدة باور	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زغاينوف
	الأردن	السيد حمود
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد شريف
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد دولاتر
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن

جدول الأعمال

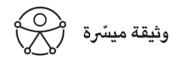
صون السلام والأمن الدوليين

الاتجار بالبشر في حالات النزاع

1543144 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الاتجار بالبشر في حالات النزاع

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة الهامة: السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد نيك غرونو، الرئيس التنفيذي لصندوق الحرية؛ والسيدة نادية مراد باسي طه.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد فيدوتوف الذي ينضم إلى هذه الجلسة المنعقدة اليوم عبر تقنية التداول بالفيديو من فيينا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الآن الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بتركيز مجلس الأمن على ممارسات الاتجار بالبشر في حالات الصراع والتشرد.

فلنكن أولا واضحين بشأن ما نحن بصدد مناقشته اليوم: إن الاتجار بالبشر هو الرق في العصر الحديث. إن الرق ليس مجرد عمل شنيع من الماضي؛ فملايين الأشخاص يعيشون كرقيق، أو في ظروف شبيهة بالرق، وحتى بينما نحن نتكلم اليوم، في هذا العام ٢٠١٥، وهنا في الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة بين أيدينا، وهنا على هذه الطاولة المصممة على شكل الحدوة.

ومعظم ضحايا الاتجار بالبشر هم من النساء والأطفال الضعفاء، الذين يتم دفعهم، إما بالخداع أو الاختطاف، إلى حياة من المعاناة أو الاستغلال أو التعذيب أو الاستعباد. وقد أصبحت هذه الممارسة الوحشية صناعة عالمية، ولا بد من وقفها. ومما يثلج صدري أن الدول الأعضاء تعهدت، في أيلول/سبتمبر كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٧٠ /١)، وفي إطار الأهداف ٥ و ٨ و ١٦، بأتخاذ إجراءات بشأن الاتجار بالبشر.

ويتشرد اليوم المزيد من الناس أكثر من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وهناك ملايين آخرون يجدون أنفسهم وسط النزاع وغير قادرين على الفرار. ويتعرض هؤلاء البشر إلى طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الاتجار بالبشر. فهم يباعون ويتجر بهم لغايات الاستعباد الجنسي أو البغاء أو التبني غير المشروع أو أعمال السخرة أو لأغراض إجرامية أو تجنيدهم للقتال في سن الطفولة.

واستمع المجلس إلى تقارير عن ما يقرب من ٢٠ بلدا يعصف بها الصراع أو تحاول التعافي من الصراع، حيث تنتشر هذه الممارسات على نطاق واسع. والضحايا هم أساسا من النساء والفتيات، ولكن بعضهم من الفتيان والرجال أيضا. فقد تم تجنيد الآلاف من الرجال والفتيان قسرا على أيدي جيش الرب للمقاومة والجماعات المسلحة الأخرى. إن محنة النساء والفتيات المحتجزات لدى جماعات مثل داعش وتنظيم بوكو حرام معروفة جيدا بشكل مأساوي. وقد أثار اختطاف بوكو حرام المئات من التلميذات من مدينة شيبوك الاهتمام على الصعيد العالمي، ولا تزال ذكرى هذا الحادث عالقة في أذهاننا.

وكانت آلاف من النساء الإيزيديات في العراق قد تعرضن للاختطاف والاستعباد على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وكما ذكر الأمين العام في ملاحظاته إلى مجلس الأمن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥،

”إن الأعمال التي تقوم بها داعش ضد الطائفة اليزيدية، وهي تشمل أعمال القتل الممنهج، والتعذيب، والاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية. ويجب أن نكفل المساءلة تجاهها“. (S/PV.7533، صفحة ٤).

وإنني أقدر حق التقدير وجود نادية مراد باسي طه، من الطائفة الإيزيدية، هنا اليوم بوصفها شاهدة على الحقائق القاسية والمرة.

إن الاتجار بالبشر هو جريمة وانتهاك لحقوق الإنسان، ويجب أن يُعامل على هذا الأساس. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، الملحق بها، يوفران إطارا للعمل. وبوجود ١٦٩ من الدول الأطراف، فإن البروتوكول قد حقق تقريبا الانضمام العالمي. وأحث جميع البلدان على التصديق عليه وتنفيذه بشكل كامل.

ويعترف القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) بالصلة القائمة بين الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والإرهاب؛ وأنا على يقين من أن السيد فيدوتوف سيتكلم بهذا الشأن. وأحث جميع الدول على الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والفساد والرق، فضلا عن المعاهدات التي تحمي حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال. كما أن لدينا خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تشمل أحكاما للتصدي لهذه المشكلة في حالات الصراع. وقد ذكرت من قبل، بطبيعة الحال، أهداف التنمية المستدامة، حيث يُطرح هذا الموضوع أيضا.

ولكننا بحاجة إلى فعل المزيد. وينبغي لنا أن ننفذ بصرامة أشد خطةَ العمل والبروتوكول الدولي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما في مناطق الصراعات الدولية وأعمال التعمير بعد انتهاء الصراع، وهو موضوع مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن. كما ينبغي أن ندعم العمل الهام الذي يقوم به فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. إنهاء الاتجار بالبشر يعني أيضا الالتزام بحل الصراعات التي يزدهر فيها الاتجار بالبشر.

وظهرت قصص مروعة عن كيفية معاملة النساء والأطفال في الأسر. ولكن حتى عندما ينتهي الأسر، فإن المعاناة تستمر. ففي الشهر الماضي، التقى المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، صديقي وزميلي آداما ديينغ، بعدة ضحايا إيزيديات للاتجار في مخيم خانكي للأشخاص المشردين داخليا، قرب دهوك، في شمال العراق وطلب إلي أن أنقل انطباعاته بإيجاز. وقد تكلم مع فتاتين نجحتا في الفرار من داعش والعودة إلى أسرتيهما. وهما قد تحررتا في الواقع من داعش، ولكنهما، وقد قال ذلك بوضوح تام، لم تتخلصا من الخوف أو الذكريات التي لا تحتمل. والواقع أن آثار هذا العنف تبقى مدى الحياة. ومن أسعفهم الحظ من الضحايا وتحرروا بحاجة إلى المساعدة حتى يستردوا حقوقهم وينصهروا من جديد في المجتمع. ويجب أن تتاح لهم فرصة استرجاع حياتهم وبناء المستقبل. وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، موجود ليعمل بالنيابة عنهم. وأشجع جميع الدول الأعضاء وغيرها، على المساهمة في الصندوق. ومن المهم للغاية أيضا مكافحة الإفلات من العقاب بمحاسبة المُتّجرين بتقديمهم إلى العدالة.

وفي الختام، غالبا ما يقال عن الاتجار بالبشر بأنه لا يمكن تصوره وأنه يفوق الوصف. غير أن مسؤوليتنا المشتركة والجادة والمخلصة تتمثل في أن نفكر بعمق وأن نتكلم بوضوح عن الانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا المجهولة أسماؤهم الذين يفوقون الحصر. والمتجرون بالبشر ليس لهم أي مكان في العالم الذي نسعى جاهدين إلى بنائه. فلنتأكد من أنه ليس لهم أي حيّز أو وسيلة ليرتكبو أعمالهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد فيدوتوف.

السيد فيدوتوف (تكلم بالإنكليزية): إن استغلال المجرمين لحالات الصراع وتقويض الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسيادة القانون واحتمال أن تغذي انعدام الأمن حقيقة معروفة جيدا. وقد اعترف المجلس في مرات كثيرة بأن التطور المتزايد للصلات القائمة بين الإرهابيين والشبكات الإجرامية عبر الوطنية في العديد من مناطق العالم يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

والآن، يمكن لهذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت أن تساعد على توجيه الانتباه إلى جانب مروع جدا للصِّلة بين الصراع والإرهاب والجريمة، وأن تشجع على اتخاذ إجراءات بشأنه، وللأسف، لم يلق هذا الجانب سوى اهتمام ضئيل جدا. ويتمثل هذا الجانب تحديدا في أن أفراد الفئات الأكثر ضعفا – النساء والأطفال والرجال الذين يجدون أنفسهم في خضم النيران المتبادلة في الصراعات؛ والذين كثيرا ما يكونون فقراء ومشردين؛ والكثيرون منهم يتنقلون هربا من الظروف البائسة – يقعون ضحايا للاتجار بالبشر.

وقد كانت سورية في المقام الأول بلد مقصد للاتجار بالأشخاص قبل عام ٢٠١١. ومع ذلك، واستنادا إلى المعلومات التي تم جمعها للتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص الذي يصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن ١٠ بلدان على الأقل في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط قد كشفت منذ ذلك الوقت عن ضحايا سوريين.

ويُرصد وجود ضحايا الاتجار بالبشر من العراق على نحو أكثر تواتراً في كثير من أنحاء العالم منذ بدأت جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش) تمردها في شمال البلاد. كما يُرصد ضحايا الاتجار بالبشر من القرن الأفريقي، بما في ذلك المواطنين الصوماليين، في أوروبا على نحو متزايد. وفي حين أن كثيراً من الضحايا يجري نقلهم إلى وجهات أخرى، هناك العشرات من الضحايا يُشترون ويُباعون ويُستغلون على يد جماعات مثل داعش وبوكو حرام في الأراضي التي يمارسون أنشطتهم فيها.

والعمل في تلك البيئات المضطربة ينطوي بوضوح على تحديات جمة. وهذا النقاش تذكرة للمجتمع الدولي جاءت في الوقت المناسب بأن لدينا في الواقع أطر قوية تمكننا من الاستجابة المشتركة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وأول تلك الأطر وأهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها التاريخي لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وهذا البروتوكول الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٣، كان أول صك دولي يدعو إلى تجريم كل أعمال الاتجار بالبشر.

كما أرسى ذلك البروتوكول الأساس لمزيد من الخطوات الرائدة، بما في ذلك اعتماد الجمعية العامة في عام ٢٠١٠ خطة عمل عالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص (قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤)، الذي أناط بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) إجراء البحوث بشأن الاتجار بالبشر، وأنشأ صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وتوفر الاتفاقية والبروتوكول إطاراً قانونياً وعملياً يمكن للبلدان أن تتعاون من خلاله للتصدي لجريمة تنطوي على ولايات قضائية متعددة.

والخبر السار، هو أن معظم بلدان العالم هي دول أطراف في الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بالاتجار، وسن معظمها قوانين بهذا الشأن خلال السنوات الأخيرة. أما الخبر السيئ فهو أن كثيراً منها لا يستخدم تلك القوانين، قوانينها الخاصة، بالكامل. وأفاد ٤١ في المائة بعدم وجود أي إدانة على الإطلاق، أو أقل من ١٠ إدانات سنوياً بتهمة الاتجار

بالبشر. ومن الواضح أنه لا بد من وضع حد لذلك الإفلات من العقاب. وأرجو أن يزيد هذا النقاش من تشجيع الدول الأطراف على الوفاء بالتزاماها وتعهداها بموجب الاتفاقية والبروتوكول.وهناك المزيد مما يمكن وما ينبغي عمله لتعزيز التعاون بين الدول المتضررة من الاتجار، سواء أكانت بلدان المنشأ أو العبور أو الوجهة.

وكراعٍ للاتفاقية وبروتوكولاهما، فإن المكتب يساعد البلدان في تلك الجهود. وفي العامين الماضيين، قدم المكتب المساعدة لأكثر من ٦٠ بلداً، من خلال برنامجه العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، لتمكين الحكومات من تنفيذ أحكام البروتوكول بشكل فعال. كما وضعت برامج مخصصة للمناطق الرئيسية المتأثرة بالتراعات.

واستجابة لتهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط – نتيجة للتراع في كل من سوريا وليبيا إلى حد كبير – وضع المكتب خطة لدعم الدول الأعضاء، تشمل البحث والتحليل وبناء القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي والأقاليمي وتعزيز حماية الضحايا. ومن خلال تعزيز قدرات العدالة الجنائية، فضلاً عن الأطر التنظيمية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، نقدم المساعدة أيضا في التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والفساد وعمليات غسل الأموال التي تمكن للأنشطة الإجرامية.

وتبقى مصالح الضحايا في صميم جهود المكتب. وفي العام القادم، سنعمل على جمع الممارسين من البلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين لتبادل الخبرات في معالجة هشاشة اللاجئين أمام الاتجار بالبشر والحيلولة دون تعرضهم للإيذاء. وفي داخل منظومة الأمم المتحدة، يسعى المكتب إلى أن تكون الاستجابة قوية ومنسقة ومتسقة، من خلال مشاركته الفعالة في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهذا الفريق، الذي أنشأته الجمعية العامة، يجمع بين ١٦ من شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء المنخرطين في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. ومن خلال تنسيق نُهُجنا والاستفادة من القيمة التي يضيفها كل من تلك الوكالات، يمكننا أن نساعد على التأكد من عدم وجود ثغرات في استجابة منظومة الأمم المتحدة. وبصفتي الرئيس المقبل للفريق، سأدعو نظراء المكتب لمتابعة النقاش في جلسة مجلس الأمن هذه.

ومن خلال الاتفاقية والبروتوكول، لدينا أساس قانوني متفق عليه وقوي للتعاون الدولي والعمل المنسق لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك في حالات التراع. ومن خلال الفريق المشترك بين الوكالات، لدينا الهياكل اللازمة لتنسيق عمل الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الشاملة للدول الأعضاء. ولا بد لنا من تحقيق أقصى استفادة من تلك الأدوات. والمكتب على استعداد لدعم الدول الأعضاء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيدوتوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد غرونو.

السيد غرونو (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على تناوله مسألة الاتجار بالبشر في حالات التراع اليوم. والواقع أن التراع المسلح يترك المدنيين معرضين بشدة لأشكال مفرطة من الاستغلال، كالسخرة والاسترقاق والممارسات الشبيهة بذلك. ونحن نرى ذلك بشكل صارخ للغاية الآن مع استرقاق النساء والفتيات اليزيديات على يد جماعة الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام. كما أن التروح الجماعي للسكان المدنيين الذي عادة ما يصاحب التراع يسهل حركة الأشخاص داخل تلك الحالات الاستغلالية للغاية. وهذه الحركة لغرض الاستغلال هي التعريف الدقيق للاتجار بالبشر الوارد في بروتوكول باليرمو.

والصلة بين التراع والاتجار بالبشر ليست جديدة، وغالباً ما تشمل انتهاكات لمعايير دولية أخرى مناهضة للاسترقاق

والسحرة والتعذيب والاختفاء القسري. ويرد السياق التاريخي لكل ذلك في تقرير معنون ”تحرير التنمية من القيود“، يقلم الدكتور جيمس كوكاين وصدر عن صندوق الحرية وجامعة الأمم المتحدة، الذي أشار إلى أنه طوال قرن تقريبا، عالجت عصبة الأمم ومنظومة الأمم المتحدة مواضيع الاتجار بالبشر والسخرة والأشكال التقليدية للاسترقاق معاً.

وفي الحرب العالمية الثانية، انتشر الاسترقاق والسخرة والاستعباد الجنسي على نطاق واسع، وشهدت محاكم نورمبرغ العسكرية ومحكمة طوكيو محاكمة تلك الجرائم وأدانت مرتكبيها. وفي الآونة الأخيرة، تبين للمحاكم التي يدعمها مجلس الأمن أن الاتجار بالبشر والاسترقاق الجنسي والسخرة كان لها جميعاً دور في النزاعات في البلقان وغرب أفريقيا وكمبوديا أيضاً. وقد ساعد العمل المهم الذي قامت به تلك المحاكم على توضيح أنه لن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الاسترقاق.

ولكن، للأسف، فإن العلاقة بين النزاع والاسترقاق والاتجار بالبشر إنما تزداد نمواً. ويبدو ذلك أكثر وضوحاً في حالة داعش. وفي معظم النزاعات يكون الاسترقاق خفياً نسبياً لأنه من المحرمات تماماً، ولكن داعش تتحدى ذلك الأمر المحرم بصورة مباشرة. ويُعتقد أن زهاء ٣٠٠٠ من النساء والفتيات اليزيديات ضحايا للاسترقاق حالياً على يد داعش، التي تدعو لإحياء الرق من خلال المنافذ السياسية والإعلامية الرسمية، وتقيم أسواق النخاسة وتسجل العقود، بل وتصدر كتيبات رسمية لبيان ”كيف يمكن“. لقد جعلت داعش للاسترقاق والعنف الجنسي طابعاً مؤسسياً من أجل زيادة التجنيد في صفوفها، من خلال وعودها للمقاتلين الذكور بالوصول إلى النساء والفتيات، بغية تزويد الخلافة الجديدة بالسكان من خلال الحمل القسري، وترهيب المجتمعات المحلية وحملها على الطاعة، وتهجير السكان من المناطق الاستراتيجية، وتوليد الإيرادات من خلال التهريب وتجارة الرقيق ومبالغ الفدية. وسنستمع من نادية مراد باسي طه بعد قليل عن واقع الاسترقاق الذي يأباه الضمير تحت إمرة داعش.

ونحن نرى الاسترقاق أيضاً في النزاعات في أفريقيا. في نيجيريا، فإن جماعة بوكو حرام المتشددة لديها سياسة واضحة للاسترقاق وتجنيد الأطفال والاسترقاق الجنسي والزواج القسري. وقد اختطفت ما يزيد على ٢٠٠٠ شخص. وزعيمها أبو بكر شيكاو أعلن أن المئات من النساء والفتيات المختطفات سيُكرهن على الزواج من مقاتليه، أو ”سيُبعن في الأسواق“.

وعلى نطاق أوسع، فإن النزاعات في العراق وسوريا وليبيا ومنطقة الساحل تُشرد أعداداً كبيرة من السكان، ما يجعلهم عرضة للاتجار بالبشر والاسترقاق. كما أن الأشخاص النازحين من تلك النزاعات يُستغلون في أماكن أخرى أيضاً، بما في ذلك بالزواج القسري، أو العمل في المنازل، وفي مواقع البناء وفي الاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على السواء، بل وما هو أبعد من ذلك. والإغلاق المتزايد للحدود وكذلك عزوف الدول الغنية يشكل متزايد عن قبول اللاجئين يعقد تلك المشاكل، فضلاً عن عجز المسؤولين في الدول التي توجد بها نسبة عالية من الاتجار بالبشر عن إنفاذ القوانين القائمة بالفعل.

إن النزاع هو مصدر ذلك التشريد والضعف. وهو المحرك الذي يدفع نمو شبكات الاتجار بالبشر. وينطبق الأمر نفسه على جنوب شرق آسيا، لا سيما فيما يتعلق بالتشريد في ميانمار، الذي يدفع الروهينغيا إلى السخرة، بما في ذلك في سلاسل الإمدادات التي توفر الأغذية البحرية للمحلات التجارية الكبرى في الغرب. وحتى لو شرع الأشخاص في ما يتعقدون أنه هجرة طوعية، فإنهم قد يكتشفون وهم في طريق الهجرة أو بعد الوصول أنهم عرضة للاستغلال غير القانوني، ومن ثم ضحايا للإتجار بالبشر.

بل إن الاتجار بالبشر في بعض الأحيان لا ينطوي على عبور الحدود الدولية. فالعديد من التراعات التي يتعامل معها المجلس تدور في أفريقيا وهي أيضا مدفوعة بالاستغلال ذي النطاق الصناعي لموارد التراع، الذي تؤججه السخرة. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المجلس اتخذ خطوات هامة لتشجيع الشركات على بذل العناية الواجبة لمنع موارد التراع من جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا والصومال من الدخول في سلاسل الإمدادات العالمية.

وفي حالات أخرى، فإن الاتجار بالبشر المعني هو نقل الأطفال إلى السخرة للجماعات المسلحة، على نحو ما شهدنا بشكل بشع للغاية مع جيش الرب للمقاومة في أوغندا وفي البلدان المجاورة.

وأخيرا، من الواضح أيضا أنه على الأقل في حالة واحدة مدرجة بالفعل في جدول أعمال مجلس الأمن، وهي حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تطرح تساؤلات ليس عن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بل مشاركة الدولة في الاتجار بالبشر. ففي تقرير قدم مؤخرا للجمعية العامة، قال المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إن ما يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ من الكوريين الشماليين أرسلوا للعمل في الخارج في ظروف ترقى إلى مستوى السخرة والاتجار بالبشر، من أجل الالتفاف على الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة وكسب البلايين من النقد الأجنبي للبلد.

وهناك عدة أمور يمكن لمجلس الأمن أن يفعلها للتصدي لبعض أبشع الانتهاكات.

أولا، على المجلس أن يوجه إشارة ردع قوية إلى الجماعات المسلحة بتسمية هذه السياسة المنظمة الواسعة النطاق والمنهجية للإتجار بالشر باسمها الحقيقي ألا وهو: إنها جريمة مرتكبة ضد الإنسانية. فذلك سيشير إلى أن المسؤولين عنها عرضة للمحاكمة ليس أمام المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل أمام الولاية القضائية لأية دولة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون واضحا في أنه يريد من جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تعمل بصورة أكثر فعالية لمساعدة البلدان في التصدي للعبودية الحديثة في مناطق التراع. وفي الوقت الحاضر، فإن جهود الأمم المتحدة مجزأة وضعيفة التنسيق، وتكاد الأطراف الفاعلة في مجال عمليات حفظ السلام وبناء السلام التابعة للأمم المتحدة غير مشاركة على الإطلاق. وعلى مجلس الأمن أن يناشد الأمين العام تعيين مبعوث خاص مقيد زمنيا للأعوام الثلاثة المقبلة لوضع دليل إرشادي على نطاق المنظومة لمساعدة الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة على التفكير في كيفية العمل بصورة أفضل معا وإقامة شراكة عالمية قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا، على مجلس الأمن معالجة دوافع المشكلة بالطلب من المبعوث الخاص اتخاذ تدابير على نطاق سلسلة الإمداد لضمان ألا تشجع الأعمال التجارية المشروعة بدون قصد الاتجار بالبشر من مناطق التراع. وبوسع تلك التدابير أن تستفيد من الدروس المستخلصة من المبادئ التوجيهية لبذل الشركات للعناية الواجبة المتعلقة بمعادن التراع، فضلا عن التشريعات والنظم الأخيرة في بعض الدول الأعضاء بشأن شفافية سلسلة الإمداد.

وأود أن أختتم بياني بتقديم الشكر مرة أخرى لمجلس الأمن على نظره في هذه المسألة البالغة الأهمية التي تضطلع الأمم المتحدة بشأنها بدور قيادي هام. وبتلك القيادة وحدها يمكن أن تصبح العبودية أثرا في ذمة التاريخ.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد غونغو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة طه. وقبل إدلائها ببيانها، وبصورة استثنائية، أود أن أشكرها على شجاعتها وعلى

الحضور إلى هنا لاطلاع المجلس على تجربتها، وهو أمر أعلم أنه ليس سهلا.

السيدة طه: أشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة ودعوتي للتحدث أمامكم.

بالحزن والامتنان والأمل، أنا أقف هنا اليوم ناجية أيزيدية وابنة واحد من أقدم الأديان المهددة بالزوال. أنا هنا اليوم لأتحدث عن ممارسات ما يسمى بالدولة الإسلامية ضدنا، من الاتجار بالبشر، واستخدام نسائنا للاستعباد الجنسي، وتجنيد أطفالنا للحرب، والتشريد وارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحقنا. أنا هنا لأخبركم عما حدث، وعما حدث لمجتمعي الذي فقد الأمل بالحياة، وصار يتجه إلى المجهول. أنا هنا أيضا لأتحدث باسم أكثر من ٣ ٤٠٠ طفل وامرأة لا يزالون ضحايا الاختطاف. أنا هناك لأتحدث لكم عن هذا التنظيم العالمي الإرهابي الذي أتى إلينا ليقضي على وجودنا وعلى ثقافتنا وعلى حريتنا. أنا هنا لأتحدث عن الكابوس الذي غير حياة مجتمع كامل بين ليلة وضحاها.

قبل ٣ آب/أغسطس ٢٠١٤، كنت أعيش مع عائلتي في قرية كوجو، مع أمي الوحيدة وأخواتي وإخواني. كانت قريتنا جميلة وكنا نعيش بسلام. ولكن في ٣ آب/أغسطس قامت مليشيا الدولة الإسلامية بالهجوم على مناطقنا. ووجدنا أنفسنا أمام إبادة حقيقية. هذه المجاميع الكبيرة من قوى الشر أتت من الكثير من الدول بالأسلحة والأعتدة والملابس العسكرية. وكانت غايتهم هي إنهاء الوجود الأيزيدي برمته، بالاستناد إلى تفسيرهم بأننا كفار. أتت الدولة الإسلامية ليس فقط لقتلنا نحن النساء والبنات، ولكن لأخذنا كغنائم حرب وكأدوات لتباع بالأسواق مقابل القليل من المال أو حتى بدون مقابل. هذا الإجرام الذي ارتكب لم يكن إجراما عابرا ولكنه كان سياسة منهجية ومسبقة التخطيط. الدولة الإسلامية أتت بدافع وحيد، وهو تدمير الهوية الأيزيدية باستخدام القوة والاغتصاب، وتجنيد الأطفال، وتدمير جميع معابدنا التي استولوا عليها. وكل هذا لا يمكن تفسيره سوى أنه كان فعلا إبادة جماعية ضد هويتنا، وبخاصة ضد المرأة الأيزيدية، حيث استخدموا الاغتصاب كوسيلة لتدمير النساء والبنات والتأكيد بأن هؤلاء النساء لن يعدن إلى حياتهن الطبيعية بعد الآن.

وفي ١٥ آب/أغسطس، قامت عناصر الدولة الإسلامية بدعوتنا جميعا إلى مدرسة القرية، حيث قاموا بتفريق الرجال عن النساء والأطفال. رأيتهم من الطابق الثاني من المدرسة، أخذوا الرجال وقاموا بتصفيتهم. ستة من إخواني قتلوهم وثلاثة منهم نجوا من القتل الجماعي. نحن النساء والأطفال أخذونا في المركبات من المدرسة إلى منطقة أخرى. وفي الطريق كانوا يقومون بإهانتنا وكانوا يلمسوننا بطريقة تخدش الحياء. قاموا بأخذي إلى الموصل مع أكثر من ١٥٠ امرأة أيزيدية أخرى. وفي بناية كبيرة هناك كانت الآلاف من النساء الأيزيديات والأطفال يتم إعطاؤهم كهدايا. عنصر من عناصرهم اقترب مني وقال يريد أن يأخذني. كنت انظر إلى الأرض وكنت في حالة رعب. وعندما رفعت رأسي وجدت رجلا ضخما جدا كان فعلا كوحش مفترس. صرخت وبكيت كثيرا وقلت له إنني صغيرة لك وأنت ضخم جدا. فقام بركلي وضربي. بعدها بلحظات قدم عنصر آخر. وكنت لا أزال انظر إلى الأرض فرأيت أن حجم أقدامه أصغر. فتوسلت إلى الشخص حتى يأخذني لنفسه. كنت خائفة من الرجل الضخم الأول. الرجل الذي قام بأخذي طلب مني أن أغير ديني ولكنني رفضت. وبعدها أتى في يوم وطلب مني ما يسمونه "الزواج". قلت له إنني مريضة فأغلب النساء المختطفات كانت لديهن الدورة الشهرية من شدة الخوف. مرت أيام قليلة وأجبرني على أن ألبس له وأن أضع له المكياج على وجهي. وفي تلك الليلة السوداء فعلها.

أجبرني على أن أخدم فصيله العسكري، وقام بإهانتي كل يوم. أجبرني على أن ألبس ما لا يحفظ جسدي. لم أكن قادرة

على تحمل المزيد من الاغتصاب والتعذيب، قررت أن أهرب ولكن أحد الحراس كان هناك وأمسك بي. في تلك الليلة قام بضربي. وطلب مني أن أتخلى عن ملابسي. ووضعني في الغرفة مع الحراس. واستمروا في ارتكاب جرائمهم بجسدي حتى فقدت الوعي. بعد ثلاثة أشهر من الخطف، استطعت أخيرا الهروب. الآن أعيش في المانيا التي قبلت معالجتي مشكورة.

لم أكن أعيش المعاناة لوحدي. كانت معاناة جماعية، حيث قامت الدولة الإسلامية بإعطائنا خيارين: الأسلمة أو الموت. حتى من أعلنوا إسلامهم خوفا على حياتهم تم أيضا قتل الرجال منهم وسبي النساء وتجنيد الأطفال. اكتشفت إلى الآن ١٦ مقبرة جماعية، بما فيها مقبرة لـ ٨٠ امرأة لم يرغبوا فيهن فقاموا بقتلهن ومن ضمنهن والدتي. وتم تشريد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ أكثر من ٤٠ في المائة منهم من مناطقنا التي لا تزال تحت سيطرة الدولة الإسلامية. ومنطقتنا المحررة غير مهيأة للعيش فيها بسبب الدمار وبسبب عدم ثقة الإنسان الأيزيدي بالعيش على أرضه مرة أخرى.

وخلال الأسبوع الماضي فقط غرق أكثر من ٧٠ أيزيدي في طريقهم إلى أوروبا عبر طرق خطرة. الآلاف يبحثون عن مخرج ونسبة كبيرة تجد الهجرة خيارها الوحيد.

لقد جعلت الدولة الإسلامية من المرأة الأيزيدية وقودا للإتجار بالبشر.

أتقدم إليكم اليوم بمطالبنا، ولدي أمل بأن الإنسان لم تنته بعد:

أولا، تحرير أكثر من ٤٠٠ ٣ امرأة وطفل لا يزالون يعيشون المعاناة تحت رحمة من لا رحمة لهم.

ثانيا، نطالب أن يتم تصنيف ما حدث من القتل والاستعباد الجماعي والاتجار بالبشر على أنه إبادة جماعية، والتمس منكم اليوم أن تجدوا الحلول لفتح ملف بهذه الإبادة الجماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثا، تحرير جميع مناطقنا. وتحرير قريتي كوجو حتى نستطيع دفن أمواتنا. وتوفير حماية دولية للمناطق الأيزيدية ومناطق الأقليات المهددة حتى نستطيع أن نعود يوما إلى مناطقنا ونعيش بسلام. كما أطالب بتخصيص ميزانية دولية لتعويض الضحايا وبناء المنطقة.

رابعا، أفتحوا أبواب بلدانكم لمجتمعي، فنحن ضحايا للإبادة الجماعية ومن حقنا البحث عن بلد آمن يحفظ كرامتنا. وكل يوم يخاطر المئات من الناس بحياتهم. ونلتمس منكم أن تعطوا خيار إعادة التوطين للأيزيديين والأقليات الأخرى المهددة وخاصة ضحايا الاتجار بالبشر كما فعلت ألمانيا.

خامسا، وأخيرا أرجو منكم القضاء على تنظيم الدولة بشكل نهائي. فقد عشت الألم الذي سببوه لي، ورأيت شرهم. يجب أن يتم جلب جميع مرتكبي جرائم الاتجار بالبشر والإبادة الجماعية إلى العدالة، حتى تعيش المرأة والطفلة بأمان في العراق وسوريا ونيجيريا والصومال وكل مكان في العالم. يجب أن تتوقف الآن هذه الجرائم ضد المرأة وضد حريتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لقد شاركت في العديد من جلسات مجلس الأمن والناس لا يصفقون، غير أنهم الآن يصفقون لفتاة متميزة. أشكر السيدة طه على إحاطتها الإعلامية.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

> ”يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.
>
> ”ويشير مجلس الأمن إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء

والأطفال، الذي يتضمن التعريف الأول المتفق عليه دوليا لجريمة الاتجار بالأشخاص، ويوفر إطارا لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص بصورة فعالة.

''ويدين مجلس الأمن بأشد العبارات حالات الاتجار بالأشخاص المبلغ عنها في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة. ويلاحظ مجلس الأمن أيضا أن الاتجار بالأشخاص يقوض سيادة القانون ويسهم في الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى احتدام النزاعات وتفاقم انعدام الأمن.

''ويندد مجلس الأمن بجميع أعمال الاتجار بالأشخاص التي يمارسها تنظيم ''الدولة الإسلامية في العراق والشام'' (المعروف أيضا باسم داعش)، بما في ذلك في حق اليزيديين، فضلا عما يرتكبه من انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وتجاوزات لحقوق الإنسان، ويشجب أية أعمال مماثلة من الاتجار بالأشخاص والانتهاكات والاعتداءات يرتكبها جيش الرب للمقاومة والجماعات الإرهابية أو المسلحة الأخرى، بما فيها جماعة بوكو حرام، لأغراض الاسترقاق الجنسي والاستغلال الجنسي والسخرة، وهي ممارسات يمكن أن تسهم في تمويل هذه الجماعات وإدامتها، ويشدد على أن الأفعال المرتبطة بالاتجار بالأشخاص في سياق النزاعات المسلحة يمكن أن تشكل جرائم حرب.

''ويؤكد مجلس الأمن مجددا الأهمية الحاسمة لتنفيذ جميع الدول الأعضاء تنفيذا كاملا للقرارات ذات الصلة المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية، بما في ذلك القرارات ٢١٦١ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥) و ٢٢٤٩ (٢٠١٥). ويؤكد مجلس الأمن مجددا كذلك الأهمية الحاسمة لتنفيذ جميع الدول الأعضاء تنفيذا كاملا للقرارات ذات الصلة، بما فيها القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه من أن الإرهابيين يستفيدون من الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في بعض المناطق، بما في ذلك الاستفادة من الاتجار بالأسلحة والأشخاص، فضلا عن القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه لأن أعمال العنف الجنسي والجنساني من المعروف أنها تشكل جزءا من الأهداف الاستراتيجية والأيديولوجيات التي تؤمن بها بعض الجماعات الإرهابية، وتستخدم كوسيلة من وسائل الإرهاب وأداة لزيادة قدرة تلك الجماعات.

''ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى تعزيز تمسكها السياسي بالالتزامات القانونية المنطبقة وتحسين تنفيذها لها، من أجل تجريم الاتجار بالأشخاص ومنعه ومكافحته بسبل أخرى، وتعزيز الجهود الرامية إلى كشف عمليات الاتجار بالأشخاص وتعطيلها، بما في ذلك من خلال اعتماد آليات قوية وقائمة على المبادرة لتحديد هوية الضحايا وإتاحة الحماية والمساعدة لمن يتم اكتشافهم منهم، لا سيما فيما يتصل بالنزاعات. ويشدد مجلس الأمن في هذا الصدد على أهمية التعاون في مجال إنفاذ القانون الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالتحقيق في قضايا الاتجار بالبشر والملاحقة القضائية لمرتكبيها، ويدعو في هذا الصدد إلى مواصلة الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال المساعدة التقنية عند الطلب.

''ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى النظر في التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، أو الانضمام إلى الصكين. ويدعو مجلس الأمن أيضا الدول

الأطراف في هذه الاتفاقية وبروتوكولها إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الصكين تنفيذا فعالا.

”ويحيط مجلس الأمن علما بتوصيات الفريق العامل المعني بالاتجار بالأشخاص، الذي أنشأه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، منذ تكوينه، ويدعو الدول إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتصدي لهذه الجريمة.

”ويلاحظ مجلس الأمن ما للاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح من آثار محددة على النساء والأطفال، بما في ذلك زيادة تعرضهم للعنف الجنسي والجنساني. ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه مواصلة التصدي لهذه الآثار، بما في ذلك، عند الاقتضاء، في إطار ولاية فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، وفي إطار جدول أعماله لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح والتصدي له.

”ويعرب مجلس الأمن عن تضامنه وتعاطفه مع ضحايا الاتجار، بما في ذلك ضحايا الاتجار في سياق النزاع المسلح في أنحاء العالم، ويشدد على ضرورة مبادرة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بتحديد ضحايا الاتجار في صفوف الفئات السكانية الضعيفة، بما يشمل اللاجئين والمشردين داخليا، وتلبية احتياجات الضحايا بصورة شاملة، بسبل منها تحديد هويتهم بصورة استباقية وتقديم أو إتاحة المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية لهم عند الاقتضاء في سياق جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن كفالة معاملة ضحايا الاتجار بالأشخاص باعتبارهم ضحايا جريمة وفقا للقانون المحلي، وعدم معاقبتهم أو وصمهم بسبب مشاركتهم في أية أنشطة غير قانونية يُرغمون على التورط فيها.

”ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء إلى محاسبة من يتورطون في الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح، ولا سيما الموظفون والمسؤولون الحكوميون التابعون لهذه الدول، فضلا عن أي متعاقدين أو متعاقدين من الباطن، ويحث الدول الأعضاء على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحد من خطر مساهمة عمليات الشراء الحكومي وسلاسل الإمداد الخاصة بها في الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود الجارية لمعالجة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويطلب إلى الأمين العام أن يحدد وينفذ خطوات إضافية لمنع الاتجار بالأشخاص والرد بحزم على التقارير التي تفيد بوقوعه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بهدف كفالة المساءلة عن الاستغلال.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات المناسبة للحد بقدر الإمكان من خطر مساهمة عمليات الشراء وسلاسل الإمداد الخاصة بالأمم المتحدة في الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع المسلح.

”ويهيب مجلس الأمن بوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في سياق حالات النزاع المسلح أو حالات ما بعد النزاع بناء قدراتها التقنية على تقييم حالات النزاع للكشف عن شواهد الاتجار بالأشخاص، والمبادرة بإجراء الفحوص للضحايا المحتملين، وتيسير حصول من يتم اكتشافهم منهم على الخدمات الضرورية.

”ويعرب مجلس الأمن عن اعتزامه مواصلة التصدي للاتجار بالأشخاص في معرض تناوله للقضايا المدرجة في قائمة المسائل المعروضة عليه.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا بشأن التقدم المحرز في غضون ١٢ شهرا

نحو تنفيذ الآليات القائمة للتصدي للاتجار بالأشخاص تنفيذا أفضل، وأن يتخذ الخطوات المطلوبة في هذا البيان الرئاسي.“

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2015/25.

على الرغم من أن الأمر قد يبدو لضيوفنا بيروقراطيا بعض الشيء هنا اليوم، فإننا بهذه الطريقة نجعل منظومة الأمم المتحدة تعمل وتنجز أشغالها. وأضيف أنه من المهم جدا أن مجلس الأمن تكلم عن هذه المسائل للمرة الأولى.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد أويارزون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إذا بدا صوتي مرتجفا، فالسبب أنني أجد من الصعوبة جدا بمكان أن أتكلم في هذه القاعة بعد ناديا. لقد سرت من مكتبي إلى هذه القاعة اليوم باطمئنان. وأنا سعيد الحظ لأنني لا أعاني حالة من حالات الصراع. وأنا سعيد الحظ لأنني لا أعاني مباشرة من الاتجار بالبشر. وأنا سعيد الحظ لأنني لا أعاني من العنف الجنسي في الصراع.

إن أقرب ما كنت عليه إلى مثل هذه الحالات هو في آذار/مارس عندما دشّن الأمين العام النصب التذكاري الدائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي عند مدخل مقر الأمم المتحدة. وأذكر أنه قال بوضوح أثناء ذلك الحدث إن النصب التذكاري ينبغي أن يحفزنا على عدم نسيان الماضي، ولكن ينبغي له قبل كل شيء أن يحفزنا على التطلع إلى المستقبل – وأن نلقي نظرة على الحاضر وعلى الاتجار بالبشر، الذي لا يقل شأنا عن أشكال الرق الحديث.

لذلك، سوف أبدأ بحث جميع الممثلين وأعضاء هذه المنظمة على النظر إلى النصب التذكاري في كل مرة يدخلون مقر الأمم المتحدة، واستذكار الناس من أمثال ناديا الذين لم تكن حياتهم كحياتنا، واستخدام جميع الأدوات المتاحة لدينا بغية مكافحة الاتجار بالبشر والعنف الجنسي في حالات الصراع بمزيد من الثبات.

إنني أعتقد أن البيان الرئاسي المعتمد اليوم (S/PRST/2015/25) هو خطوة جيدة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه بالتأكيد ليس كافيا. وأهنئ الممثلة الدائمة للولايات المتحدة على إيقاظ ضمائرنا بعد ظهر هذا اليوم حيال ظاهرة الاتجار بالبشر الذي ينبغي لنا أن نشعر حقا بالخجل تجاهه. إنه على الأرجح ظاهرة من أشد الظواهر مدعاة للأسى التي تعاني منها البشرية حاليا.

أود أن أتشاطر ملاحظتين أوليتين مع المجلس، قبل محاولة اقتراح بعض التدابير الإضافية لمكافحة الاتجار بالبشر على نحو فعال. ملاحظتي الأولى هي أن العنف الجنسي الذي يمارسه تنظيم داعش استراتيجيا وغيره من الجماعات الإرهابية يمكنه أن يزيد إلى حد كبير احتمال أن يجري الاتجار بالنساء والفتيات. وأود أن أكرر كلمات رئيس الحكومة الإسبانية الذي قال قبل بضعة أسابيع إن الأكثر خطورة على المرأة وجودها في الصراعات المسلحة من وجود الجندي. وهذا كلام واقعي جدا.

ملاحظتي الثانية أنه من غير المقبول أن يكون الاتجار بالنساء والأطفال جزءا من الاقتصاد السياسي، أو الأسوأ من ذلك، الاقتصاد المالي، للجماعات الإرهابية. يجب أن نكافح هذه الظاهرة بصورة مطلقة وشاملة.

علاوة على ذلك، أود أن أشير إلى خطأين ينبغي ألاّ نرتكبهما أبدا. الخطأ الأول هو الاعتقاد أن هذه الظاهرة تقتصر على تنظيم داعش. إنها لا تقتصر على تنظيم داعش، حسبما قال نائب الأمين العام أيضا. فلنتذكّر ٢٧٦ فتاة تم اختطافهن من مدرسة ثانوية في تشيبوك. وأعتقد أنه من المهم عدم إغفال هذه الحقيقة. والخطأ الثاني هو أن الاتجار بالبشر

ليس ظاهرة مرتبطة بالإرهاب حصرا. لكنه ظاهرة مرتبطة أيضا بالصراعات الكبرى التي نشهدها اليوم، والعدد الهائل من اللاجئين في العالم. فاللاجئون والمشردون يجعلون من الاتجار بالبشر ظاهرة يكون من الأيسر ممارستها.

وبالانتقال إلى الأمم المتحدة الآن، أعتقد أنه، على الرغم من أن البنية القانونية الحالية غير كافية لمساعدة ناديا، وأنا أدرك تماما أنها كانت كذلك، نحن بحاجة إلى البدء بتنفيذها على نحو أكثر فعالية، وبخاصة بروتوكول باليرمو وغيره من الصكوك. ويمكن القول بكل فخر إن بلدي، إسبانيا، وافق مؤخرا على خطة عمل شاملة لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، بغية كفالة عدم تكرار حالات من قبيل حالة ناديا.

ثانيا، لدى تعزيز دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مكافحة الاتجار بالبشر، يجب أن نفكر في إدراج مثل هذه المواضيع الخطيرة والمذلّة للبشرية في ولايات لجان الجزاءات كالإتجار بالأشخاص.

وأود أن أختم بمناقشة مسألة الضحايا. يدرك أعضاء مجلس الأمن أن بلدي كان البلد الرائد في الدفاع عن ضحايا الإرهاب. فلقد قمنا بتنظيم اجتماع وفقا لصيغة آريا في مجلس الأمن، حيث تمكن ضحايا الإرهاب لأول مرة من التعبير عن أنفسهم. واليوم السفيرة باور أتاحت لناديا، وهي ضحية للإتجار بالأشخاص، أن تقول الحقيقة بكل شجاعة في مجلس الأمن.

أخيرا، إذا كان من الخطورة بمكان أن يقع المرء ضحية للإرهاب، فله أن يتصور مدى الخطورة الزائدة لو وقع ضحية للإرهاب والاتجار بالأشخاص في الوقت نفسه. لذلك، أود أن أخاطب ناديا شخصيا وأن أؤكد لها أن وفد إسبانيا سيواصل الكفاح من أجل عدم تكرار التجربة التي مرت بها على الاطلاق. وآمل أنه في غضون بضع سنوات لن نكون في حاجة إلى صناديق الأمم المتحدة لمساعدة الناس الذين يواجهون حياتهم صعبة مثل حياتها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل إسبانيا على الاجتماع الذي سعى إلى عقده وفقا لصيغة آريا، وإتاحة المجال لسماع أصوات ضحايا الإرهاب. فنحن بحاجة إلى القيام بالمزيد من هذا النوع من العمل في مجلس الأمن.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه الجلسة اليوم بشأن موضوع مهم بقدر ما هو موضوعي – الاتجار بالبشر في حالات الصراع.

وأشكر أيضا يان إلياسون، نائب الأمين العام؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد نك غرونو، المدير التنفيذي لصندوق الحرية، على إحاطاتهم الاعلامية، والسيدة ناديا مراد باسي طه على شهادتها المؤثرة جدا.

إن الاتجار بالبشر هو نشاط إجرامي منظّم ومربح للغاية يدرّ أرباحا تقدّر بعشرات البلايين من دولارات الولايات المتحدة في كل عام. وملايين الناس الذين يكونون عرضة للإتجار بالأشخاص، بمن فيهم النساء والأطفال، يتعرضون غالبا للاعتداء الجنسي. ولا شك في أن الاتجار بالبشر هو الرق الجديد في القرن الحادي والعشرين، الذي يجب على البشرية أن تنخرط في مكافحته الآن بمنتهى الشدة.

وفي بعض مناطق العالم، لا سيما في الشرق الأوسط وأفريقيا، يقع آلاف الرجال والنساء والأطفال ضحايا للإتجار. فالجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وجماعات عديدة أخرى تلجأ إلى مختلف أشكال الاستغلال، ومن بينها الاستغلال الجنسي والسخرة أو الاسترقاق أو العبودية أو الممارسات ذات الصلة والاستعباد القسري أو الاتجار بالأعضاء وغيرها من الجرائم الشنيعة التي تتطلب إيجاد حلول عاجلة.

وتدين تشاد بشدة جميع أشكال الممارسات الإجرامية. واعترافا من تشاد بالصلات الوثيقة بين الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، فإنها بادرت وعملت على اتخاذ قرار كانون الثاني/ديسمبر ٢١٩٥ (٢٠١٤)، الذي تعالج أحكامه الهامة المسألة المعروضة على المجلس اليوم. وتحقيقا لتلك الغاية، نشير إلى أن ذلك القرار، في جملة أمور، يطلب من الدول الأعضاء التصديق في أقرب وقت ممكن على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠، المعروفة أيضا باتفاقية باليرمو، وبروتوكولاتها الإضافية. وفي ذلك الصدد، تناشد تشاد الدول الأعضاء زيادة تضافر جهودها لمنع الاتجار بالبشر والقضاء عليه، تمشيا مع البروتوكولات الإضافية للاتفاقية. ويكتسي التزام الدول الأعضاء الصارم وتنسيق أعمال بفعالية أهمية بالغة لتحديد مرتكبي تلك الجرائم الشنيعة، أينما كانوا، وتقديمهم إلى العدالة.

إن تهريب المهاجرين نحو أوروبا يشجع آلاف عديدة من الأفارقة على الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط كل عام. وهذه جريمة خطيرة على أفريقيا وبقية العالم أن يعارضها بشكل دؤوب. ومع ذلك، وبالرغم من الجهود الرامية إلى تفكيك شبكات الهجرة غير القانونية، بما في ذلك استخدام الأساليب القسرية التي يأذن بها القرار ٢٢٤٠ (٢٠١٥)، لا يبدو أنه وضع حد للظاهرة. وفي ذلك الصدد، تجدد تشاد التأكيد على أنه يجب على دول المنشأ والعبور والمقصد أن تتصدى بشكل قوي للأسباب الجذرية لذلك الشر. ومن الضروري أن يولي المجتمع الدولي المزيد من التركيز للصلات بين السلام والأمن والتنمية الاقتصادية بتمويل برامج تهدف إلى إيجاد الوظائف للشباب والنساء، لا سيما في بلدان منشأ المهاجرين. وسيتطلب إيجاد حل دائم لمسألة الاتجار بالبشر انخراط المجلس العميق في تسوية النزاعات الجارية حاليا على نطاق العالم، لا سيما في سوريا والعراق وليبيا والبلدان الأفريقية الأخرى.

وتحقيقا لتلك الغاية، يجب على المجلس أن يوحد صفوفه لصون السلام والأمن الدوليين، لا سيما في الجهود الرامية إلى حظر توريد الأسلحة والذخائر إلى الجماعات المسلحة، بصرف النظر عن طابعها أو أهدافها. وعلى نفس المنوال، على المجلس أن يعمل على وضع حد لزعزعة استقرار الدول الضعيفة تحت أي ذريعة من الذرائع، من أجل المحافظة على السلام والأمن في جميع أرجاء العالم.

وفي الختام، تشدد تشاد على أهمية التنفيذ الشامل لاتفاقية باليرمو وبروتوكولاتها الإضافية. فالاتفاقية جاءت نتيجة عملية طويلة للمناقشة وهي تغطي جميع جوانب الاتجار بالبشر، الذي ازداد بمعدل منذر بالخطر وغير مسبوق بسبب تطور الإرهاب. كما أن التصدي لتلك الجرائم يستدعي تجديد الالتزام والعزم من جانب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): ليس بالجديد كون النزاع المسلح وانعدام سيادة القانون وتفشي الفساد وإساءة معاملة الأقليات العرقية والدينية والانتهاكات الصارخة والمنهجية لحقوق الإنسان تسهم كلها في تشريد البشر. فشبكات التهريب والاتجار تتغذى على المآسي الإنسانية في ليبيا والعراق وسوريا وأفغانستان وغيرها من الأماكن. والاتجار بالبشر وتهريبهم أصبح عملا تبلغ قيمته بلايين متعددة من الدولارات، والصلة التي تربطه بالمجرمين والمتجرين والإرهابيين صلة راسخة للغاية. وتحول أعداد متزايدة من النساء والفتيات إلى رقيق ويعانين من إساءة المعاملة الجنسية والاغتصاب. ويحول بعضهن إلى مفجرات انتحاريات – وهن فتيات في سن الثمانية أو العاشرة، على نحو ما شهدنا في حالة بعض ضحايا جماعة بوكو حرام.

ومن المعلوم أن جيش الرب للمقاومة اختطف حوالي ٣٠ ٠٠٠ طفل – فتيان وفتيات على السواء. ولا يمكن أن ننسى آلاف النساء والأطفال الذين لا يزالون قيد الأسر

في المناطق الواقعة في نطاق سيطرة داعش. ولا يمكننا أن ننسى النساء والفتيات الأيزيديات اللائي جرى اختطافهن وبيعهن بالمزادات العلنية للعبودية الجنسية وإخصابهن قسرا. كما لا يمكن أن ننسى أن مئات الفتيان الأيزيديين اختطفوا واقتيدوا إلى جبهة القتال تحت راية داعش وهم يرتدون أحزمة ناسفة، أو كدروع بشرية. واستهدف تنظيم الدول الإسلامية في العراق والشام المهاجرين واللاجئين في ليبيا.

وبصراحة، إن من غير المقبول أخلاقيا أن يقف المجلس متفرجا ويسمح لذلك التحالف للشر الذي يضم المتجرين والإرهابيين والجماعات المسلحة بالتربح من المعاناة الإنسانية. وأقل ما يمكن فعله هو أن نلفت الانتباه إلى محنة الضحايا بأن نضيف صوتنا إلى أصوات الإدانات القوية. ويمكننا أيضا أن نرتقي إلى مستوى تحدي حل النزاعات التي تسبب التشريد الداخلي والهجرة غير النظامية وتدفقات اللاجئين، سواء كانت هذه النزاعات في الشرق الأوسط، أو في منطقة الساحل، أو في حوض بحيرة تشاد، أو في القرن الأفريقي. وتقع على عاتق الدول التزامات قانونية بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والكشف عن شبكات الاتجار وتعطيلها. ونحن جميعا بحاجة إلى بذل بالمزيد من الجهود، والقيام بالمزيد من العمل مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والوكالات الأخرى وتعزيز التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون.

وكما قال من فوره المدير التنفيذ لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إن بوسع المجلس أن يقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. ويمكنه القيام بالمزيد من العمل للمساعدة في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولات الاتفاقية. ومن شأن تحسين التنسيق في أطار منظومة الأمم المتحدة، كما قال بعض مقدمي الإحاطات الإعلامية، أن يساعد بشكل استباقي في تحديد الضحايا. ونحن بحاجة إلى النظر في الأعمال التي يمكن أن تضطلع بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويلزم تحسين تدريب العاملين في الخطوط الأمامية – بمن فيهم موظفو إنفاذ القانون، والموظفون القضائيون وموظفو الحدود والمرشدون الاجتماعيون على الصعيد المحلي. وينبغي أن تعمل معا الحكومات وقادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيون والمجتمع المدني لضمان عدم وصم الضحايا. ويجب أن يحصل الضحايا على المساعدات والمساعدة الطبية والحماية والدعم من أجل منع العودة إلى الاتجار بهم.

وتشكل المساءلة عن ارتكاب تلك الجرائم المشكلة الأكبر. ونناشد الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة التعاون مع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بغية استكشاف السبل التي يخضع بها للعدالة مرتكبو الجرائم العنيفة التي ترتكبها الجماعات المتطرفة والإرهابيون. ونحن بحاجة أيضا إلى زيادة تدابير المنع بتحسين التنسيق فيما يتعلق بالإنذار المبكر وتحليل النزاعات المحتملة. ونتطلع إلى استراتيجية الأمين العام الجديدة بشأن منع التطرف الذي يمارس العنف.

وقبل شهر، وفي مؤتمر القمة المشترك بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي المعقود في فاليتا، تعهد قادة القارتين بزيادة الجهود المشتركة لمنع تهريب المهاجرين ومكافحته والقضاء على الاتجار بالبشر. والتزم القادة بدحر شبكات الجريمة المنظمة، وبتحسين إدارة الحدود وزيادة التنسيق وتنفيذ الاتفاقات. ويقف الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد في صدارة تلك المكافحة لتعزيز المعايير العليا العالمية للتصدي للإتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال عمليات الحوار الإقليمية – مثل عمليتي الخرطوم والرباط – مع البلدان الواقعة على طول طرق الهجرة في شرق أفريقيا وغربها.

ويشكل القضاء على الاتجار بالفتيات والنساء من أجل أشكال الاستغلال كافة الأولوية لجميع بلدان الاتحاد الأوروبي.

لقد أنشأ الاتحاد الأوروبي إطاراً قانونياً وسياساتياً شاملاً، مسترشدين بأمر توجيهي لمكافحة الاتجار بالبشر وباستراتيجية

الاتحاد الأوروبي. ويتم تنسيق الإجراءات من جانب منسق الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار بالبشر. وهذا الأمر من الممارسات الجيدة التي يمكن تبادلها مع المناطق والمؤسسات المهتمة كافة.

وفي واقع الأمر، يمكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية بدور حاسم تماماً، كما تفعل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع أنحاء أوروبا. فقد أصبحت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا منطلقاً رئيسياً للتعاون والتنسيق في مكافحة الاتجار بالبشر. ويجمع التحالف الرفيع المستوى ضد الاتجار بالأشخاص كل عام بين واضعي السياسات من الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وشركائها في التعاون في البحر الأبيض المتوسط، والأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية وممثلي النقابات.

وفي الختام، يدعو البيان الرئاسي S/PRST/2015/25 الذي اعتمد اليوم إلى إجراء حقيقي من جانب جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقادة الدينيين. وقد حان الوقت لتحقيق ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، الذين تجسّد بياناهم وشهاداهم المثيرة للقلق اهتمام المجلس البالغ في التصدي لمسألة الاتجار بالبشر في حالات النزاع. إن الشهادة المؤثرة للسيدة نادية مراد باسي طه، وقد كانت هي نفسها ضحية من ضحايا الفظائع التي ترتكبها داعش، استحوذت على الاهتمام بشكل خاص وستظل حية في ذاكرتنا.

وتوضح الأعمال التي يرتكبها تنظيم داعش في الشرق الأوسط أو جماعة بوكو حرام في أفريقيا بشكل مأساوي الصلات القائمة بين السلم والأمن الدوليين والاتجار بالبشر. وعلى الصعيد العالمي، فالاتجار بالبشر، إلى جانب الاتجار بالمخدرات والسلع المزيفة، واحد من أكثر أشكال الاتجار إدراراً للربح. ويُقدّر ما يسمّى العائد منه بمبلغ ٣٢ بليون دولار سنوياً – إذا كان للأرقام أي معنى – وهو واحد من أكثر أنواع الاتجار انتشاراً. وقائمة الفظائع التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، لا سيما في حالات النزاع المسلح، طويلة جداً وللأسف، فهي تتضمّن السخرة، والاسترقاق الجنسي، والاختطاف لأغراض البغاء القسري والاغتصاب. وبينما استثمر المجتمع الدولي بكثافة في هذه المسألة منذ بداية القرن، فإن بذل المزيد من الجهود أمر حاسم لدحر هذا الوباء. ولذلك نشيد بمبادرة الولايات المتحدة أثناء رئاستها للمجلس ونشكر وفدها على إتاحة الفرصة لنا لتبادل الآراء بشأن هذه المسألة.

وبالنسبة لهذه الجماعات الإرهابية، التي يكون ضحاياها الرئيسيون عادة من النساء والأطفال، فالاتجار بالبشر ليس مجرد وسيلة لنشر الرعب بين السكان المدنيين؛ بل يستخدم أيضاً كمصدر من مصادر التمويل. وفي سورية، تعاني النساء من أسوأ الأعمال الوحشية. فالاغتصاب والزواج القسري والبغاء وقائع يومية في المناطق التي تسيطر عليها داعش. وفي العراق، أنشأت داعش سوقاً حقيقية تباع فيها النساء من فئات الأقليات، كالمسيحيين والإيزيديين، للعمل كرقيق جنسي. وتصف لجنة التحقيق الدولية بشأن حقوق الإنسان في العراق منظومة عابرة للحدود، حيث نجد النساء الأيزيديات بل والفتيات، اللاتي يحملن علامات الأسعار على جباههن، معروضات للبيع في أسواق الرقة في سورية. وفي نيجيريا، يعذّب تنظيم بوكو حرام النساء والأطفال ويغتصبهم ويسجنهم.

ليست هذه الأعمال أمراً لا يطاق من الناحية الأخلاقية فحسب؛ فهي يمكن أن تشكل أيضاً جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بل حتى إبادة جماعية في حالة بعض الطوائف. وهذه الجرائم يجب ألا تمر دون عقاب. والجماعات الإرهابية التي ترتكب تلك الفظائع تتعدى حدود معنى أن تكون إنساناً. وفي مواجهة هذا القانون، نحن مدعوون إلى اتخاذ إجراءات –

وأن نفعل ذلك من أجل الحماية. والحاجة إلى حماية المدنيين واضحة، ولكن الحاجة إلى حماية القانون ومبادئه واضحة أيضاً.

وفي كثير من الأحيان، ناقش المجلس مواضيع وثيقة الصلة بظاهرة الاتجار بالبشر - بمناسبة اتخاذ القرار ٢١٩٥ (٢٠١٤) على سبيل المثال بشأن الصلات القائمة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، أو القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الصادر في الآونة الأخيرة بشأن المرأة والسلام والأمن الدوليين. ولكن يجب أن تترجم أقوالنا الآن إلى أفعال. ويجب أن تكون الوقاية وحماية الضحايا ومكافحة الإفلات من العقاب هي أولوياتنا.

ومكافحة الاتجار بالبشر من الأولويات الرئيسية بالنسبة لفرنسا. وتوجّه الركائز الثلاث التي وصفتُها خطة العمل الوطنية التي اعتمدتها فرنسا في عام ٢٠١٤ لمكافحة هذه الآفة. وعلى الصعيد الدولي، توجد تحت تصرفنا صكوك دولية ذات صلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، المعروفة باسم اتفاقية باليرمو، بما في ذلك البروتوكول المكرّس على وجه الخصوص لمكافحة الاتجار بالبشر. ولكننا نحتاج إلى تعزيزها وضمان تنفيذها الكامل من جانب المجتمع الدولي بأسره. وتقدّم فرنسا من أجل تحقيق هذه الغاية بشكل خاص الحجج لإنشاء آلية استعراض للتحقق من تنفيذ هذه الصكوك وتيسيرها. ونُسهم أيضاً في البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي أشيدُ بعمله الرائع.

وأخيراً، وكما فعلت في المؤتمر الدولي بشأن ضحايا العنف المستند إلى العرق والدين في الشرق الأوسط، الذي عقد في باريس في ٨ أيلول/سبتمبر، ستواصل فرنسا تعبئة المجتمع الدولي في كل مرة يتسنّى لها القيام بذلك. وعندما نعرف بحدوث جرائم مروعة كالتي استمعنا إلى شهادة عنها اليوم، تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للعمل من أجل وضع حد لها ومقاضاة مرتكبيها. ويمكن للمجلس التأكد من أن فرنسا ستكون معبأة تماماً لهذه الغاية.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الزاخرة بالمعلومات والتقييمات لخطر الاتجار بالبشر في حالات النزاع. ومن المهم أن نركز اهتمامنا في هذه الجلسة على الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وغيره من الجماعات الإرهابية، وعلى عواقبها.

وفي ضوء زيادة غير مسبوقة في الأنشطة الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نشعر باستياء خاص إزاء الفظائع المستمرة التي يرتكبها متمردو داعش ضد ممثلي الأقليات الدينية والوطنية والعرقية والطائفية: المسيحيين والأيزيديين والأكراد وغيرهم. وفي الأشهر الأخيرة، قبض الإرهابيون على آلاف الأيزيديين وأصبحوا سلعة حيّة. ويباع النساء والأطفال رقيقاً أو يجبرون على الزواج القسري أو يتعرضون للعنف الجنسي. وقد أجبر كثير من الأيزيديين والأقليات الأخرى على مغادرة ديارهم ليفروا من الاضطهاد وفظائع الإرهابيين، وتوفي كثير منهم.

وندين بشدة الممارسات الإجرامية التي يرتكبها الإرهابيون. وندعو الدول إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى مكافحة هذا النشاط، وتبسيط تبادل المعلومات ذات الصلة، والتعاون في تحديد قنوات تمويل الأنشطة الإرهابية. ومن المعروف جيداً أن الأفراد والمنظمات المشاركة في تقديم الدعم المالي للإرهابيين، بما في ذلك من خلال الاتجار بالبشر، تخضع لجزاءات مجلس الأمن.

إن جرائم داعش جزء من مشكلة عالمية. وتُرتكب مثل هذه الجرائم من قبل جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة وغيرها من المنظمات والجماعات الإرهابية. وهي تحدث في حالات النزاع المسلح في أنحاء مختلفة من العالم. وتدير الاتجار

الدولي بالبشر جماعات إجرامية منظمة تنظيماً جيداً. وفي كل عام، يقع مئات الآلاف من الناس، بعد أن يتم إغراؤهم بطريق الخداع أو بيعهم أو إخضاعهم لعنف من نوع آخر، في براثن الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي ويصبحون سلعة تولّد ربحاً تبلغ قيمته عدة ملايين من الدولارات.

ومن الضروري اتخاذ تدابير صارمة ضد الجماعات الإجرامية التي تنظم التعامل غير المشروع بالبضائع الحيّة أو تتوسّط فيه. ولن نتمكن من تحقيق نتائج فعالة في مكافحة الاتجار بالأشخاص إلا باعتماد نهج شامل – لا مجرّد سياسة هجرة أكثر صرامة على سبيل المثال. وندعو إلى تعزيز دور الأمم المتحدة ومكتبها المعني بالمخدرات والجريمة في تجميع الجهود التي تبذلها الهيئات الدولية والوطنية المشاركة في العمل على القضاء على الرق المعاصر. ونرحب بالعمل في هذا المجال. وبالنظر إلى تقسيم العمل داخل الأمم المتحدة، يمكن لمجلس الأمن أن يسهم إسهاماً هاماً في مكافحة الاتجار بالبشر الذي يرتكبه الإرهابيون في سياق النزاع المسلح. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما يهدد نطاق الحالة وطابعها الملح السلام والأمن الدوليين.

ونعتقد أن خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص ما زالت دليلاً هاماً على عملنا في هذا المجال، والتي اعتمدت في قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٣.

ونحن مقتنعون بأن تنفيذها سيساعد على التوعية بهذه المسألة في جميع أنحاء العالم وسيشكل تحسنا كبيرا في تعاون جميع أصحاب المصلحة. ولا يمكن القضاء على الاتجار بالبشر، بما في ذلك أكثر أشكاله المروعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، إلا من خلال تنسيق جهود جميع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة والاستفادة الكاملة من الإطار القانوني الدولي القائم.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بعقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إن النساء والأطفال في مناطق الصراعات المسلحة، هم أكثر الفئات ضعفا وعرضه لجميع أشكال العنف والأذى والعزلة. والمجتمع الدولي مدعو لتوفير المساعدة لهم. ومؤخرا، قامت المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، بتنفيذ أنشطة إجرامية كالاتجار بالبشر في الشرق الأوسط وأفريقيا، مهددين حقوق ومصالح النساء والأطفال بالمزيد من الخطر، مما يؤدي إلى تدهور بيئتهم المعيشية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق عن كثب، الجهود المشتركة الرامية إلى زيادة حماية النساء والأطفال في الصراعات، وأن يعمل على تنفيذها. وأود أن أبدي النقاط التالية.

أولا، ينبغي احترام سيادة البلدان المعنية، وينبغي الاستفادة من دورها. تتحمل البلدان المعنية المسؤولية الأساسية عن حماية النساء والأطفال في بلدانهم، ومكافحة الاتجار بالبشر. وعلى أساس مبدأ احترام سيادة البلدان المعنية، ينبغي للمجتمع الدولي، تقديم المساعدة وتوفير الدعم البناء لهذه البلدان من أجل تعزيز بناء قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود، بغية الحفاظ على الاستقرار والهدوء في البلد والمنطقة.

ثانيا، ينبغي اتباع نهج متكامل في معالجة الأعراض والأسباب الجذرية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي تعاونه في مكافحة الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالبشر، بفعالية، وفي توفير ضمانات أمنية شاملة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى النساء والأطفال في مناطق النزاع. وينبغي أيضا أن يدعم العمليات السياسية بقوة، وأن يعزز المصالحة الوطنية، وأن يعمل على تسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة، وأن يسعى إلى تهيئة بيئة خارجية تتسم بالاستقرار من أجل حماية النساء والأطفال.

ثالثا، ينبغي إعطاء الأولوية لمواصلة جهود مكافحة الإرهاب. إن الإرهاب يشكل تهديدا أمنيا خطيرا على المجتمع

الدولي. وأصبح الاتجار بالبشر مصدر تمويل للمنظمات الإرهابية. وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي قرارات مجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب تنفيذا كاملا، وأن يعزز التنسيق والتعاون من أجل تشكيل تآزر لمكافحة الإرهاب، وأن يقطع قنوات تمويل المنظمات الإرهابية ويوقف تنقل الإرهابيين عبر الحدود بشكل كامل، وأن يكافح بحزم أي شكل من أشكال الإرهاب والأنشطة الإجرامية التي تشكل تحديا لأساس الحضارة الإنسانية.

رابعا، ينبغي أن نعزز التعاون من أجل إيجاد تآزر بين مختلف الآليات. يجب على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعزيز التنسيق فيما بينهم والاستفادة من مواطن قوتهم على أساس ولاية كل منهم، وذلك من أجل تشكيل تآزر دولي لمكافحة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وتوفير حماية شاملة لحقوق النساء والأطفال أثناء النزاعات.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية التي قدمتموها لتوجيه مداولاتنا. ونود أن نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على تحديد التوجه العام لمناقشتنا بعد ظهر اليوم. كما نعرب عن تقديرنا للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسيد غرونو لتشاطرهما وجهات نظريهما بشأن مسألة مقلقة جدا ولها أهمية معاصرة كبيرة.

وأقل ما يمكن قوله هو أن شهادة السيدة نادية مراد باسي طه تنفطر لها القلوب. ومن الأفضل تخيلها لا تجربتها. ونحن نقدر شجاعتها.

وفي ظل بيئة دولية تتزايد فيها قوى الشر، فإن حالات الصراع تعرض المدنيين لمخاطر شديدة جدا. الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي هما بعض من هذه المخاطر. إن الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، بارتكابها الأعمال متجاهلة تجاهلا تاما القانون الدولي الإنساني، قد أضافت بوقاحة بعدا جديدا للاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في حالات الصراع. وقد ارتكبت هذه الجماعات الفواحش المروعة والشائنة التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتؤكد الدولة النيجيرية للمجتمع الدولي عزمها الثابت احتواء جماعة بوكو حرام وأضعافها وهزيمتها بدعم من البلدان المجاورة المتاخمة لنا: الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن. وفي الواقع، فإن المؤسسة العسكرية قد أنقذت عددا كبيرا من النساء والفتيات اللاتي كن رهائن لدى جماعة بوكو حرام، ولن تكلّ. وأوكد لنا أنه سيتم إنقاذ جميع الرهائن في نهاية المطاف.

وعموما، فإن القضاء على الاتجار بالبشر وغيره من أشكال العبودية المعاصرة تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها. ويتطلب اتخاذ إجراءات دولية متضافرة من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول القومية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمع المحلي. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية التي تضطلع بأنشطة الدعوة وحملات التعريف بمخاطر الاتجار بالبشر، والتكتيكات المستخدمة لإكراه ضحايا والاتجار بهم، وما يمكن أن تقوم به الضحايا لحماية أنفسهم.

وبالإضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية، يجب على الدول المشاركة في حماية الضحايا. ويلزم بروتوكول باليرمو على وجه التحديد الدول بحماية حقوق الإنسان للضحايا وتوفير تدابير التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي لضحايا الاتجار. إن القوانين والإجراءات التي تحمي الضحايا سوف تشجعهم على التقد للإدلاء بشهاداتهم، كما فعلت نادية اليوم، ضد المتاجرين بالأشخاص ومنظماتهم.

الحماية أيضا جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى دعم العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية الدولية التي تسعى جاهدة إلى توفير خدمات إعادة التأهيل لضحايا الاتجار بالبشر.

ومكافحة الاتجار بالبشر هي من الأولويات الوطنية بالنسبة لنيجيريا. الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣، وأعتقد أن نيجيريا كانت من أوائل دول العالم التي أنشأت منظمة من هذا القبيل، هي المؤسسة الرئيسية المكلفة بمسؤولية قيادة مكافحة الإرهاب. ومنذ إنشائها، وفرت الوكالة إطارا قانونيا ومؤسسيا شاملا وفعالا لحظر جرائم الاتجار بالبشر ومنع وقوعها والكشف عنها وملاحقتها والمعاقبة عليها. وقد أسهمت هذه الوكالة، بتعاون نشط من الشركاء الدوليين،بإسهامات كبيرة جدا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وبعض الإنجازات التي حققتها الوكالة تشمل تأمين أحكام الإدانة ضد المتاجرين بالبشر وتيسير إنقاذ الأشخاص المتجر بهم وإعادة إدماجهم. واعترافا بالاتجاهات الجديدة في الاتجار بالبشر، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي، سنت السلطة التشريعية قانون إدارة وإنفاذ حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥. ويؤكد ذلك على التزام حكومة نيجيريا الثابت بمكافحة الاتجار بالبشر.

ونعتقد أن ينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يضطلع بدور محوري أكبر في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي. وإحدى طرق تحقيق هذا هي أنه يتعين على المجلس تحديد الاتجار بالأشخاص في سياق الصراعات بوصفه مسألة مواضيعية قائمة بذاتها مدرجة على جدول أعماله. وأعتقد أنكم، سيدتي الرئيسة، قد ذكرتم هذا على الغداء عصر اليوم.

وينبغي للمجلس أيضا أن تقوية وتعزيز تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى ذات الخبرة في أنشطة مكافحة الاتجار. ومن شأن الإحاطات الإعلامية المنتظمة من جانب تلك الوكالات أن يمكن المجلس من أن يظل مطلعا على أحدث التطورات التي تتعلق بالاتجار بالأشخاص في مناطق الصراعات.

وينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في توسيع نطاق ولاية حماية المدنيين في بعثات حفظ السلام لتشكل جانب مكافحة الاتجار بالبشر. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا جدا في حالات الصراع حيث يتعرض المشردون للخطر الكبير المتمثل في الاتجار بهم.

ونحن مقتنعون بأن تنفيذها سيساعد على التوعية بهذه المسألة في جميع أنحاء العالم وسيشكل تحسنا كبيرا في تعاون جميع أصحاب المصلحة. ولا يمكن القضاء على الاتجار بالبشر، بما في ذلك أكثر أشكاله المروعة في المناطق الخاضعة لسيطرة الإرهابيين، إلا من خلال تنسيق جهود جميع الدول والمنظمات الدولية المتخصصة والاستفادة الكاملة من الإطار القانوني الدولي القائم.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بعقد هذه الجلسة المفتوحة. وأود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم.

إن النساء والأطفال في الصراعات المسلحة، هم أكثر الفئات ضعفا وعرضه لجميع أشكال العنف والأذى والعزلة. والمجتمع الدولي مدعو لتوفير المساعدة لهم. ومؤخرا، قامت المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، بتنفيذ أنشطة إجرامية كالاتجار بالبشر في الشرق الأوسط وأفريقيا، مهددين حقوق ومصالح النساء والأطفال بالمزيد من الخطر، مما يؤدي إلى تدهور بيئتهم المعيشية. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق عن كثب، الجهود المشتركة الرامية إلى زيادة حماية النساء والأطفال في الصراعات، وأن يعمل على تنفيذها. وأود أن أبدي النقاط التالية.

أولا، ينبغي احترام سيادة البلدان المعنية، وينبغي الاستفادة من دورها. تتحمل البلدان المعنية المسؤولية الأساسية عن حماية النساء والأطفال في بلدالهم، ومكافحة الاتجار بالبشر. وعلى أساس مبدأ احترام سيادة البلدان المعنية، ينبغي للمجتمع الدولي، تقديم المساعدة وتوفير الدعم البناء لهذه البلدان من أجل تعزيز بناء قدراهّا في مجال مكافحة الإرهاب ومراقبة الحدود، بغية الحفاظ على الاستقرار والهدوء في البلد والمنطقة.

ثانيا، ينبغي اتباع نهج متكامل في معالجة الأعراض والأسباب الجذرية. وينبغي أن يعزز المجتمع الدولي تعاونه في مكافحة الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار بالبشر، بفعالية، وفي توفير ضمانات أمنية شاملة وتقديم المساعدة الإنسانية إلى النساء والأطفال في مناطق التراع. وينبغي أيضا أن يدعم العمليات السياسية بقوة، وأن يعزز المصالحة الوطنية، وأن يعمل على تسوية الخلافات عن طريق الحوار والتشاور من أجل القضاء على الأسباب الجذرية للتراعات المسلحة، وأن يسعى إلى قميئة بيئة خارجية تتسم بالاستقرار من أجل حماية النساء والأطفال.

ثالثا، ينبغي إعطاء الأولوية لمواصلة جهود مكافحة الإرهاب. إن الإرهاب يشكل قمديدا أمنيا خطيرا على المجتمع الدولي. وأصبح الاتجار بالبشر مصدر تمويل للمنظمات الإرهابية. وينبغي أن ينفذ المجتمع الدولي قرارات مجلس الأمن المتصلة بمكافحة الإرهاب تنفيذا كاملا، وأن يعزز التنسيق والتعاون من أجل تشكيل تآزر لمكافحة الإرهاب، وأن يوقف قنوات تمويل المنظمات الإرهابية وحركة الإرهابيين بشكل كامل، وأن يكافح بحزم أي شكل من أشكال الإرهاب والأنشطة الإجرامية التي تشكل تحديا لأساس الحضارة الإنسانية.

رابعا، ينبغي أن نعزز التعاون من أجل إيجاد تآزر بين مختلف الآليات. يجب على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تعزيز التنسيق فيما بينهم والاستفادة من مواطن قوقمم على أساس ولاية كل منهم، وذلك من أجل تشكيل تآزر دولي لمكافحة الأنشطة الإجرامية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، وتوفير حماية شاملة لحقوق النساء والأطفال أثناء التراعات.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة، وعلى المذكرة المفاهيمية التي قدمتموها لتوجيه مداولاتنا. ونود أن نشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على تحديد التوجه العام لمناقشتنا بعد ظهر اليوم. كما نعرب عن تقديرنا للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد يوري فيدوتوف، والسيد غرونو لتشاطرهما وجهات نظريهما بشأن مسألة مقلقة جدا ولها أهمية معاصرة كبيرة.

وأقل ما يمكن قوله هو أن شهادة السيدة نادية مراد باسي طه تنفطر لها القلوب. ومن الأفضل تخيلها لا تجربتها. ونحن نقدر شجاعتها.

وفي ظل بيئة دولية تتزايد فيها قوى الشر، فإن حالات الصراع تعرض المدنيين لمخاطر شديدة جدا. الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي هما بعض من هذه المخاطر. إن الجماعات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجماعة بوكو حرام، بارتكاهما الأعمال متجاهلة تجاهلا تاما القانون الدولي الإنساني، قد أضافت بوقاحة بعدا جديدا للاتجار بالأشخاص والاستغلال الجنسي للنساء والفتيات في حالات الصراع. وقد ارتكبت هذه الجماعات الفواحش المروعة والشائنة التي تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وتؤكد الدولة النيجيرية للمجتمع الدولي عزمها الثابت احتواء جماعة بوكو حرام وأضعافها وهزيمتها بدعم من البلدان المجاورة المتاخمة لنا: الكاميرون وتشاد والنيجر وبنن. وفي

الواقع، فإن المؤسسة العسكرية قد أنقذت عددا كبيرا من النساء والفتيات اللاتي كن رهائن لدى جماعة بوكو حرام، ولن تكلّ. وأوكد لنا أنه سيتم إنقاذ جميع الرهائن في نهاية المطاف.

وعموما، فإن القضاء على الاتجار بالبشر وغيره من أشكال العبودية المعاصرة تتجاوز قدرة أي دولة بمفردها. ويتطلب اتخاذ إجراءات دولية متضافرة من جانب طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول القومية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، وقادة المجتمع المحلي. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية التي تضطلع بأنشطة الدعوة وحملات التعريف بمخاطر الاتجار بالبشر، والتكتيكات المستخدمة لإكراه ضحايا والاتجار بهم، وما يمكن أن تقوم به الضحايا لحماية أنفسهم.

وبالإضافة إلى اتخاذ التدابير الوقائية، يجب على الدول المشاركة في حماية الضحايا. ويلزم بروتوكول باليرمو على وجه التحديد الدول بحماية حقوق الإنسان للضحايا وتوفير تدابير التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي لضحايا الاتجار. إن القوانين والإجراءات التي تحمي الضحايا سوف تشجعهم على التقد للإدلاء بشهاداتهم، كما فعلت نادية اليوم، ضد المتاجرين بالأشخاص ومنظماتهم.

الحماية أيضا جزءا لا يتجزأ من عملية إعادة تأهيل الضحايا وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى دعم العمل الجدير بالثناء الذي يضطلع به مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية الدولية التي تسعى جاهدة إلى توفير خدمات إعادة التأهيل لضحايا الاتجار بالبشر.

ومكافحة الاتجار بالبشر هي من الأولويات الوطنية بالنسبة لنيجيريا. الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص، التي أنشئت في عام ٢٠٠٣، وأعتقد أن نيجيريا كانت من أوائل دول العالم التي أنشأت منظمة من هذا القبيل، هي المؤسسة الرئيسية المكلفة بمسؤولية قيادة مكافحة الإرهاب. ومنذ إنشائها، وفرت الوكالة إطارا قانونيا ومؤسسيا شاملا وفعالا لحظر جرائم الاتجار بالبشر ومنع وقوعها والكشف عنها وملاحقتها والمعاقبة عليها. وقد أسهمت هذه الوكالة، بتعاون نشط من الشركاء الدوليين،بإسهامات كبيرة جدا في مجال مكافحة الاتجار بالبشر.

وبعض الإنجازات التي حققتها الوكالة تشمل تأمين أحكام الإدانة ضد المتاجرين بالبشر وتيسير إنقاذ الأشخاص المتجر بهم وإعادة إدماجهم. واعترافا بالاتجاهات الجديدة في الاتجار بالبشر، والحاجة إلى مواصلة تعزيز الإطار المؤسسي، سنت السلطة التشريعية قانون إدارة وإنفاذ حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٥. ويؤكد ذلك على التزام حكومة نيجيريا الثابت بمكافحة الاتجار بالبشر.

ونعتقد أن ينبغي لمجلس الأمن، من جانبه، أن يضطلع بدور محوري أكبر في مكافحة الاتجار بالبشر على الصعيد العالمي. وإحدى طرق تحقيق هذا هي أنه يتعين على المجلس تحديد الاتجار بالأشخاص في سياق الصراعات بوصفه مسألة مواضيعية قائمة بذاتها مدرجة على جدول أعماله. وأعتقد أنكم، سيدتي الرئيسة، قد ذكرتم هذا على الغداء عصر اليوم. وينبغي للمجلس أيضا أن تقوية وتعزيز تعاونه مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للهجرة، والجهات الفاعلة المعنية الأخرى ذات الخبرة في أنشطة مكافحة الاتجار. ومن شأن الإحاطات الإعلامية المنتظمة من جانب تلك الوكالات أن يمكن المجلس من أن يظل مطلعا على أحدث التطورات التي تتعلق بالاتجار بالأشخاص في مناطق الصراعات.

وينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في توسيع نطاق ولاية حماية المدنيين في بعثات حفظ السلام لتشكل جانب مكافحة الاتجار بالبشر. ويمكن أن يكون ذلك مفيدا جدا في حالات

الصراع حيث يتعرض المشردون للخطر الكبير المتمثل في الاتجار بهم.

وينطوي ذلك بالطبع، على التدريب المتخصص لحفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني على العمل مع الضحايا والضحايا المحتملين للاتجار. وفي حالات ما بعد الصراع، ينبغي إدماج المبادرات الرامية إلى إعادة تأهيل الضحايا في عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة التي تقودها الأمم المتحدة.

إن الصلة بين الاتجار بالبشر والسلام والأمن الدوليين واضحة مما سمعته اليوم، وما يتعين القيام به لمكافحة الاتجار بالبشر واضح. ويجب على الدول الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب بروتوكول باليرمو. ويجب على مجلس الأمن إظهار درجة أعلى من القيادة. وفي الواقع، يجب أن يشارك الجميع في هذا الجهد. ومن جانبنا، فإننا لا نزال ملتزمين بالتعاون مع جميع الأطراف الفاعلة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في إطار سعينا المشترك لمكافحة الاتجار بالبشر.

السيد ويلسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): جرت العادة تقليديا خلال هذه الجلسات على توجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم، وأنا أشكرهم بحرارة. وأريد أن أشكر بشكل خاص نادية طه على شهادتها أمام المجلس اليوم. وأعتقد أنه من الصعب أن نبالغ في تقدير مدى الآثار المترتبة عن الاتجار، عندما تتوفر الشجاعة لامرأة عانت ما عانته لتطلعنا على تجاربها اليوم. وقد يبدو غريبا أن نجلس في قاعة مثل هذه، في إطار رسمي للغاية، لنستمع لأمر يُعرض علينا بصورة مباشرة جدا.

إن شجاعتها تلهمنا اتخاذ إجراءات من قبيل تلك التي تدعو إليها السيدة طه والمناقشة التي دارت حول هذه الطاولة اليوم. وفيما يتعلق بتنظيم داعش على وجه التحديد، فقد قالت إننا بحاجة إلى القضاء عليه تماما. وبطبيعة الحال، توافق حكومة بلدي على ذلك، وأعتقد أن الجميع وكل حكومة ممثلة على هذه الطاولة توافق على ذلك. إننا نشعر بالاشمئزاز حقا إزاء وحشية تنظيم داعش ولاإنسانيته. وقد سمعنا اليوم قصة واحدة، هي قصة السيدة طه بشأن هذه الوحشية، ومن غير العادي بالنسبة لنا سماعها بهذه الطريقة المباشرة، ونحن جالسون في هذه القاعة، ولكن الأمر الصادم بقدر أكبر هو أن قصتها ليست القصة الوحيدة. فهناك عدد لا يحصى من قصص الاختطاف والاغتصاب والزواج القسري والإجبار على تغيير الدين والاسترقاق.

وللأسف، فإن تنظيم داعش ليس وحده الذي يقوم بالاتجار بالبشر. فهذه الممارسة سائدة في جميع أنحاء العالم، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أفغانستان، ومن بورما إلى الصومال. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ٢١ مليون شخص يقعون ضحايا للاتجار والعمل القسري وأشكال الرق المعاصرة. وقدرت دراسات أخرى هذا العدد بـ ٣٥ مليون شخص. ويمثل هذا الرقم نصف عدد سكان بلدي. وببساطة فإن هذا أمر لا يمكن أن يستمر.

ولذلك، فإنني أرحب بالقيادة الذي أبدتها السفيرة باور في توجيه اهتمام المجلس إلى هذه المسألة، وأعتقد أن هناك ثلاث طرق ينبغي أن ندرس من خلالها معالجة هذه الآفة. أولا، يتعين على المجتمع الدولي إظهار القيادة المطلوبة لإعطاء هذه المسألة الأولوية التي تستحقها، وهذا ما يحدث هنا اليوم. ثانيا، نحن بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لدعم الفئات المعرضة للخطر، لا سيما الأقليات التي هي عرضة للاتجار. ثالثا، يتعين على المجلس أن يبذل كل ما في وسعه لوضع حد لحالات عدم الاستقرار وانعدام الأمن التي تتيح ازدهار الاتجار.

لقد تعهد المجتمع الدولي، من خلال أهداف التنمية المستدامة، كما ذكرنا بذلك نائب الأمين العام للتو، بشكل لا لبس فيه باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر. إننا الآن بحاجة

إلى تحويل هذا الهدف إلى واقع. ومن أجل القيام بذلك، يتعين على كل عضو في المجتمع الدولي إظهار القيادة السياسية لجعل هذه المسألة أولوية. هذه هي نقطتي الأولى. وسيتطلب ذلك مواجهة الحقائق الصعبة. وفي بلدي، المملكة المتحدة، يعاني ما يناهز ١٣ ٠٠٠ شخص من أشكال العبودية الحديثة. ونحن نتكلم عن المملكة المتحدة. ولا تقتصر المسألة على جماعات مثل داعش أو بوكو حرام، ولكن يمكننا جميعا، عبر الاعتراف بمشاكلنا الخاصة، إظهار القيادة اللازمة لاتخاذ إجراءات. وفي وقت سابق من هذا العام، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون أشكال الرق الحديثة الذي يتيح لسلطاتنا الخاصة بإنفاذ القانون أدوات مُحسنة لمعالجة هذه الآفة. إنه يضمن الحكم على الجناة بأقصى أنواع الجزاءات، مثل الحكم عليهم بالسجن مدى الحياة، والأهم من ذلك أنه يعزز الدعم والحماية المقدمين لضحايا الرق.

وهذا التشريع ليس سوى جزء من أدوات التصدي. وعلينا أيضا أن نتطلع إلى أن تمارس المنظمات الدولية والشركات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني القيادة. وتعمل المملكة المتحدة مع الاتحاد الأوروبي والكمنولث وفريق سانتا مارتا والأمم المتحدة من أجل التوصل إلى توافق آراء عالمي بشأن هذه المسألة. وهذا يعني زيادة تنسيق الجهود، ولكنه يتطلب أيضا ضمان عدم وجود صلات من أي نوع لتلك المنظمات بالممارسات المرتبطة بالاتجار. وهذا يعني امتثال قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بشكل صارم لسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين؛ وبذل المؤسسات المالية الدولية للعناية الواجبة بصورة كاملة وشاملة عند منحها تمويلا للمشاريع لتجنب دعم العمل القسري من دون قصد؛ وإخضاع الشركات نفسها للمساءلة من خلال تحري الشفافية في سلسلة إمدادها.

وفيما يتعلق بنقطتي الثانية، المتعلقة بدعم الفئات المعرضة للخطر، استمعنا اليوم للأثر غير المتناسب للاتجار على بعض الفئات، من النساء والفتيات أو أفراد الأقليات؛ سواء كانوا من المسيحيين أو المسلمين أو الصابئة المندائيين أو الإيزيديين، أو أي دين آخر. ولذلك، يتعين على جميع الحكومات ضمان حماية الأقليات ويتعين على جميع أعضاء المجلس مساعدتها في جهودها هذه.

إن المملكة المتحدة تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة العراقية لحماية جميع الأقليات وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة توطيد سيادة القانون. ومن خلال المساعدة الإنمائية التي نقدمها، فإننا نمول أنشطة تهدف لحماية المدنيين المعرضين للخطر، بما في ذلك من خلال الدعم القانوني وتوفير الدعم للمجموعات النسائية. ونعمل أيضا في جميع أنحاء العالم لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، والذي غالبا ما يحدث نتيجة الاتجار. وتمول المملكة المتحدة المنظمات التي تقدم الرعاية للناجين. ونكافح الإفلات من العقاب فيما يخص مرتكبي أعمال العنف الجنسي، عن طريق دعم القضايا المرفوعة أمام المحاكم الوطنية، كما نمول البرامج التي تركز على تغيير الاتجاهات لمنع العنف ضد النساء والفتيات. ويشمل ذلك تدريب ٨٠٠ فرد من قوات البيشمركة بشأن كيفية الاستجابة بعناية لضحايا العنف الجنسي في إطار المعركة ضد داعش. وآمل أن يقوم جميع أعضاء المجلس الآخرين بما في وسعهم لدعم ذلك النوع من الجهود.

واسمحوا لي أن أختتم بنقطتي الثالثة. إن الطريقة الأكثر فعالية بالنسبة لمجلس الأمن لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتي سمعنا بها اليوم تتمثل في ضمان الاستقرار والأمن. وهذا يعني استرجاع الأراضي التي سقطت في يد تنظيم داعش. ويعني ضمان إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، وهو يعني استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجلس لمنع نشوب الصراعات في منع عدم الاستقرار في المستقبل. وفي نهاية المطاف، كما ذكّرنا بذلك السيد غرونو للتو، فإن الأمر يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للاتجار ودعم التغييرات المعيارية،

بحيث لا يمكن مواصلة التغاضي عن ذلك السلوك، وأن تكون الحوكمة شاملة، وألا نكتفي بالتسامح مع تعدد الأديان والثقافات ووجهات النظر، بل أن يتم تقبله والاحتفاء به أيضا.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نائب الأمين العام والسيد فيدوتوف والسيد غرونو على إحاطاتهم الإعلامية. وأشيد بنادية بنفس القدر الذي عبر عنه الآخرون اليوم. إن شهادتها مؤثرة للغاية بسبب واقعيتها، ولكنها مؤثرة أيضا في واقعنا في المجلس.

عندما جئت إلى هذا المكان قبل ٣٥ عاما، قضينا الكثير من الوقت في إعداد وزيادة مجموعة معقدة من الوثائق لحماية حقوق الإنسان. وبعد مرور ٣٥ عاما، فإننا نتعامل مع واقع استمرار الرق وازدهاره في عالمنا. لقد أحرزنا بعض التقدم فيما يخص الصكوك المعيارية، ورجعنا إلى الوراء في ممارساتنا. إن هذا واقع رهيب نواجهه اليوم. وبالتالي، فإننا نشكر الولايات المتحدة على توجيه انتباه المجلس إلى هذه المسألة. ونشكر نادية على شجاعتها، متمثلة في إطلاعنا على تفاصيل مروعة بشأن الأهوال التي تعرضت لها هي وأسرتها وشعبها. وهو ما يُذكرنا بأن جماعة بوكو حرام تعامل النساء اللاتي يجدن أنفسهن في خضم الصراعات في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرهما نفس المعاملة.

وينتابنا نفس الاشمئزاز من الانتهاكات التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ضد آلاف الإيزيديين، وخاصة النساء والأطفال، وتكريس ما يبدو أنه برنامج عبودية جماعية. وكما ذكرتنا نادية، تُقدم بعض النساء والفتيات ببساطة كهدايا. وما يثير القلق على وجه خاص بشأن هذه المسألة هو احتمال أن تدوم من تلقاء نفسها، فالاتجار يؤدي إلى تفاقم النزاعات والنزاعات تؤدي إلى تفاقم الاتجار.

والاتجار، وكما سمعنا، يأتي في أشكال عديدة وله العديد من الأغراض. وهو شائع أيضاً في العالم الغربي. وهو كثيراً ما ينطوي على بعد جنساني، حيث يضر بالمرأة وكذلك الطفل بشكل غير متناسب. ويُستخدم الضحايا المتجر بهم كمقاتلين ورقيق جنسي، ويتم إكراههم على الزواج، أو استخدامهم للعمل في السخرة في البر والبحر. ويصبح الناس ممتلكات منقولة ومصدراً للدخل يموّل النزاع أو الإرهاب.

وندرك صعوبات التعامل بفعالية مع هذه الظاهرة، لا سيما في سياق النزاعات المستعصية والمقاومة بشدّة للتدخل الدولي. وهذا صحيح بوجه خاص في المناطق التي تكون فيها سيادة الدولة غير فعّالة، كما هو الحال في أسوأ الحالات التي استمعنا إليها اليوم. ومع ذلك، فهي ظاهرة يجب أن نتصدى لها، بما في ذلك من خلال زيادة فعالية منع نشوب النزاعات. وللتحقيق والمساءلة أهمية قصوى. فالأفعال المرتبطة بالاتجار بالبشر، بما في ذلك تلك التي يرتكبها تنظيم داعش، قد تشكل جرائم بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن لهذه الأعمال أن ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية أو جرائم حرب. وينبغي اتخاذ تدابير للتحقيق والمساءلة على الصعيدين المحلي والدولي، وينبغي أن تكون هناك زيادة في الاستعداد للعمل معاً عندما يعبر الاتجار بالبشر الحدود. ويجب على الدول الأعضاء أيضاً أن تكفل توفر الخدمات الملائمة لمعالجة الصدمات البدنية والنفسية التي يتعرض لها الضحايا وأسرهم.

وعلى غرار الآخرين، نحث الدول على الانضمام إلى بروتوكول باليرمو الذي يحدد إطارا شاملا لمنع الاتجار بالأشخاص ويتصدى له. ونشجع أيضاً دعم المبادرات على المستوى السياسي مثل الائتلاف البرلماني الدولي من أجل ضحايا الاسترقاق الجنسي الذي أنشئ في الآونة الأخيرة. وإن ميليسا لي العضو في برلمان نيوزيلندا هي أحد الأعضاء الخمسة المؤسسين لهذه المبادرة. وتبعث هذه المبادرات برسالة قوية إلى الجناة والضحايا بأن هناك اهتماماً سياسياً بتلك الأعمال وإدانة لها.

ونود أن نعترف بقيمة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تضطلع بدور حيوي في نشر المعلومات بين السكان بشأن حقوقهم الإنسانية والتي تتعامل مع الحكومات على أرض الواقع. وكما قال آخرون، نحتاج إلى أن نضمن أن الأمم المتحدة ذاتها لا تغذّي الاتجار بالأشخاص. وينبغي لوجودنا أن يوفر ضمانا بالحماية، وقدرتنا على القيام بذلك أمر حيوي في نجاح عملياتنا. ونؤيد مواصلة تنفيذ مبادرة حقوق الإنسان أولاً وسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ونهج الأمين العام في عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وأخيراً، نعتقد أن هناك مجالاً لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يعالج بصورة أفضل هذه المسألة في سياق تحسين الإلمام بالحالة وحماية المدنيين. وينبغي أن يواصل المجلس رصد هذه المسألة، وأن يقرّ بها باعتبارها بُعداً ذا أهمية متزايدة من أبعاد النزاع، وأن يكون على استعداد لاتخاذ التدابير الرامية إلى منعها عندما يكون القيام بذلك ممكناً.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. وأعرب عن امتناننا الخاص إلى نادية طه. ونشيد بنادية لشجاعتها وقوتها في مشاطرتنا هذه التجربة المريرة. إن شهادة نادية ومناشدتها تثير المسألة الأساسية المتمثلة في ضحايا الاتجار بالبشر والاسترقاق، والكيفية التي يمكن بها إصلاح الظلم الهائل الذي تعرضوا له.

ونشكر رئاسة الولايات المتحدة على تنظيم هذه المناقشة، وهي مبادرة تعبر عن الحاجة إلى تعزيز الوعي الجماعي بخطورة هذه الظاهرة، التي تنشأ من حالات النزاع – ويجب التشديد على ذلك رغم أن الأمر لا ينحصر فيها – وإلى مضاعفة الجهود، من الناحيتين القانونية والتنفيذية، لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلالهم واستعبادهم.

ومن المعروف جيداً أنه، نتيجة لاستمرار النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط، ولكن أيضاً بسبب حالات غير ناشئة عن النزاعات، فقد وصل الرق المعاصر إلى أبعاد جديدة ومثيرة للقلق. وقد تم استرقاق آلاف من الناس على يد الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجماعة بوكو حرام وحركة الشباب في وسط أفريقيا وفي أماكن أخرى، في حين أن ملايين الأشخاص المشردين واللاجئين فريسة سهلة للمتجرين بالبشر. وقد ظهرت حالة تكون فيها الدول عاجزة تماماً عن حماية مواطنيها من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم الإنسانية الأساسية؛ فيجري الاتجار بهم وبيعهم مثل الماشية واسترقاقهم في حياة ملؤها البؤس والرعب.

لقد أصبح جدول الأعمال المثالي للمسؤولية عن الحماية غير ذي صلة في مواجهة الجرائم المرتكبة ضد أفراد الفئات الضعيفة الذين يجدون أنفسهم في خضم نزاعات مروعة. إن العدد المقدّر من الأشخاص الذين يعيشون في الرق على مستوى العالم مذهل، وهو ما يمثل استهزاء بالحظر العام والشامل على ممارسة هذا الشكل البغيض من أشكال الاستغلال. وتدعو الحالة إلى تكثيف الجهود العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر والرق، والتي توازي مكافحة الإرهاب عندما نأخذ في الاعتبار العلاقة العضوية التي تربط بين الاثنين.

ومن الموثّق جيداً أن تنظيم داعش يشجع الرق في المناطق التي تخضع لسيطرته في سورية والعراق. والإجراءات التي يتخذها ضد الإيزيديين والمسيحيين والأقليات الأخرى أمثلة نموذجية على الظلامية الأكثر تخلفا ومن المؤكد أنها تفي بشروط اعتبارها جرائم ضد الإنسانية أو حتى إبادة جماعية. وما برحت جماعة بوكو حرام تقوم بأعمال دنيئة، بما في ذلك اختطاف النساء والفتيات من أجل الاسترقاق والاستغلال الجنسي والتجنيد القسري للأطفال كجنود وتغذية أسواق الاستغلال

الجنسي. وعلى غرار تنظيم داعش، يمكن تصنيف أعمال جماعة بوكو حرام على أنها من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والدعوة إلى استجابة فعالة من السلطات الوطنية لدعم مسؤوليتها عن حماية مواطنيها. والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات والفتيان والرجال هو أسلوب حرب شائع تستخدمه جميع المنظمات الإرهابية. ويسعى الإرهابيون، عن طريق إلحاق إهانة لا تطاق بضحاياهم وتدمير إحساسهم بإنسانيتهم، إلى إخضاعهم تماما وجعلهم شركاء في جرائمهم البشعة.

والقضية الأساسية في مكافحة هذه الاتجاهات هي وجود إطار متين مشترك من التدابير الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. وأهمّ أداة هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، واللذين يوفران إطاراً قانونيا وتنفيذيا للتعاون الدولي. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدت مؤخراً (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) أحكاماً تقضي بالتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر. لقد أذن مجلس الأمن مؤخراً باستخدام البلدان الأوروبية للقوة لتعطيل الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط. وتظهر هذه الأمثلة التزام المجتمع الدولي بالقضاء على آفة العصر الحديث هذه، التي ليست عملا بشعا عفا عليه الزمن ولكنها وصمة معيبة على الضمير الإنساني المعاصر.

ويجب على مجلس الأمن، كما يفعل اليوم من خلال هذه المناقشة واعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2015/25، أن يواصل بعث رسالة قوية جاعلاً الاتجار بالبشر وما يترتب عليه من استرقاق جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية، وهو بذلك يوسع الولاية القضائية التي تغطي هذا النوع من الجرائم. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعبئة منظومة الأمم المتحدة برمتها وتنسيق الجهود الرامية إلى التصدي للرق المعاصر في حالات النزاع. وقد كان النهج المتبع حتى الآن في التعامل مع حالات النزاع هو تقديم المساعدة الإنسانية الفورية المنقذة للحياة على الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، فإنه في ظل تصاعد هذه الظاهرة التي تؤثر بشكل متزايد على حياة الضعفاء من الأطفال والنساء والرجال، أصبح من المحتم النظر في هذه المسألة على أنها من المسائل المتصلة بالسلام والأمن الدوليين، ولا سيما وأن الاتجار بالأشخاص – كما أشار مجلس الأمن في البيان الرئاسي الذي اعتمد اليوم – إنما يقوض سيادة القانون ويساهم في الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاع وتعزيز انعدام الأمن.

وفي الختام، يجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده الجماعية لمكافحة تلك الجماعات الإرهابية وتدميرها، وتعزيز الإطار القانوني الدولي المتصل بمكافحة الاتجار بالبشر، والتأكيد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ الدول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتطوير التعاون الدولي للقضاء على الفقر وتعزيز الفرص الاقتصادية كوسيلة لمنع اتساع نطاق هذه الممارسة الشنيعة والقضاء عليها.

وفي حين يجري بذل جهود هامة سعيا لتفكيك المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم داعش أو جماعة بوكو حرام، من المهم للغاية أن نوحد جهودنا لحماية الفئات الضعيفة من الاتجار بالبشر والاسترقاق والاستغلال، وهي أعمال تمثل أكبر ردة حضارية يشهدها العالم المعاصر فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وكرامة البشر.

السيد الحمود (الأردن): أود بداية أن أشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على المبادرة السباقة بتنظيم هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على بيانه، وأشكر السيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة،

والسيد نيك غرونو على مداخلتيهما. كما نود التعبير عن تقديرنا لمشاركة نادية مراد باسي طه وللشجاعة التي أظهرتها في عرض المأساة التي تعرضت لها شخصيا وتتعرض لها الطائفة الإيزيدية في العراق على أيدي عصابة داعش الإرهابية، والتي هي ليست دولة وليست إسلامية، بل هي مجموعة من المجرمين الذين وجب على المجتمع الدولي اجتثاثهم ودحرهم.

مما لا شك فيه أن مكافحة الاتجار بالأشخاص كانت دائما تحظى باهتمام الأسرة الدولية لأنها تنتهك كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. إلا أن شروع الجماعات الإرهابية مؤخرا في ممارسة أبشع أنواع الرق المعاصر، والذي سمعنا اليوم وصفا مؤلما لها، وارتكابها لهذه الجرائم، على نحو ممنهج وواسع النطاق، وضد مختلف المذاهب والأعراق يحتم على المجتمع الدولي أن يواجهها بفعالية وأن يأخذ زمام المبادرة في ذلك. هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار سعي تلك الأعمال للترويج للصراعات الطائفية والعرقية وللصور النمطية السلبية وتحفيز رد فعل مضاد وخلق دوامة للعنف.

إن تعمد الجماعات الإرهابية، مثل عصابة داعش وبوكو حرام وجيش الرب للمقاومة، خطف النساء والأطفال وإجبارهم على العمل كمقاتلين أو انتحاريين أو دروع بشرية أو المتاجرة بهم كرقيق جنسي أو عمال قسريين أثناء النزاعات المسلحة، جميعها أفعال تندرج في تعريف الاتجار بالأشخاص كما حددته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إضافة إلى إمكانية اعتبارها، في العديد من الأوضاع، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يعاقب عليها أيضا نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما يكتسب قيام الجماعات الإرهابية بالاتجار بالأشخاص على نطاق واسع أهمية تحتم على مجلس الأمن مواجهة التحدي الذي تمثله، وخاصة أن هذه الجرائم تُرتكب في أحيان كثيرة في مناطق لا تخضع لسلطات الدولة الوطنية. وفي هذا الإطار، يدعم الأردن وبقوة البيان الرئاسي S/PRST/2015/25 الذي أصدره المجلس للتو، وهو الأول من نوعه لمواجهة التحدي الناجم عن شروع الجماعات الإرهابية في عمليات الاتجار بالأشخاص.

ويرى الأردن أنه لا بد من بذل جهود مضاعفة لمكافحة تهريب الأشخاص، ولا سيما من جانب التنظيمات الإرهابية. وهذا يتطلب التحرك على ثلاثة مستويات، وطنية وإقليمية ودولية. فوطنيا، يمكن للدولة العمل على زيادة الوعي العام حول أهمية حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص في حالات النزوح الجماعي أثناء النزاع المسلح، وذلك من خلال التعليم وشبكات التواصل الاجتماعي وتثقيف مختلف فئات المجتمع حول المخاطر والتبعات القانونية لارتكاب تلك الجرائم. ومن الضروري قيام الدول باتخاذ إجراءات تشريعية وقضائية وإدارية لتجريم ولمحاكمة مرتكبي تلك الأفعال أو تسليمهم إلى الدول صاحبة الاختصاص أو إلى المحاكم الدولية المختصة. كما يمكن للدول العمل على تقديم الخدمات الطبية والنفسية بهدف إعداد البرامج المناسبة التي تهدف إلى إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، لا سيما في حالات اللجوء الناتجة عن النزاعات المسلحة.

أما دوليا، فإن المجتمع الدولي مطالب باتخاذ التدابير الكفيلة، وذلك من خلال التعاون فيما بين الدول ومع الدول في بناء قدراتها وتقديم المساعدة الفنية واللوجستية والمادية اللازمة، خاصة تلك الدول الهشة التي تفتقر إلى قدرات حماية ضحايا عمليات الاتجار بالأشخاص، وبالتنسيق مع منظومة الأمم المتحدة، كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أو منظمة العمل الدولية، التي يتوجب عليها جميعا مضاعفة جهودها في هذا الإطار. كما يمكن النهوض بدور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالشكل الكافي وتزويدها بالموارد الضرورية لتمكينها من توفير الرعاية اللازمة لضحايا الاتجار بالأشخاص من قبل الجماعات الإرهابية، ومن خلال تعيين مستشارين متخصصين.

ومن منطلق محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب، نرى من الأهمية بمكان أن يقوم الأمين العام بتقديم تقرير يشمل اقتراح وضع آليات واستراتيجيات لمواجهة التحدي الناجم عن ارتكاب انتهاكات الاتجار بالبشر من جانب المنظمات الإرهابية التي لا تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني أو بحقوق الإنسان، بالطبع، بهدف الارتقاء بخطط العمل الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، كخطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص لسنة ٢٠١٠. كما يمكن في هذا الإطار تعزيز صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، بهدف تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية لهم، وبالتنسيق مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة.

لقد جرم القانون الأردني الاتجار بالبشر بكافة أشكاله، إضافة إلى قيام الأردن بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية كما تقوم الأجهزة المختصة بالتعامل بكل جدية لمكافحة الاتجار بالبشر بكافة أشكاله وتوفير الدعم والرعاية لضحايا الاتجار بالأشخاص بهدف إعادة تأهيلهم وبناء مستقبلهم. وقد قام الأردن، عبر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية، بإنشاء مركز رعاية خاص بالأطفال اللاجئين السوريين ومركز لتعزيز البيئة التعليمية الوقائية للأطفال، بالإضافة إلى تمكينهم من الحصول على خدمات الدعم النفسي والاجتماعي، بالتعاون مع اليونيسيف.

وفي النهاية، سيستمر الأردن في بذل أقصى جهوده وطاقاته لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر التي ترتكبها المنظمات الإرهابية والاستعداد للتعاون مع مختلف الجهات الإقليمية والدولية للحد من هذه الظاهرة واجتثاثها ومعالجة آثارها والحماية منها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): :أشارك من سبقني من المتكلمين الإعراب عن التقدير لكم، سيدتي الرئيسة، ولوفد الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة، التي يؤيدها وفد بلدي. وقد جاءت المبادرة في الوقت المناسب والملائم في السعي إلى تسليط ضوء على الممارسات البشعة للاتجار بالبشر، التي ترتكبها الجماعات المتطرفة العنيفة مثل داعش وبوكو حرام وجيش الرب للمقاومة، من بين أخرى، على نحو متزايد.

وتمثل حقيقة تكرار ارتكاب هذه الأعمال النكراء على نحو متزايد في حالات الصراع، تهديدا واضحا ومباشرا للسلم والأمن الدوليين. ولذا تستوجب تمحيصا دقيقا وعملا متضافرا ليس من قبل مجلس الأمن فحسب، بل من قبل منظومة الأمم المتحدة، ومن المجتمع الدولي عموما. وفي هذا الصدد، أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - نائب الأمين العام يان إلياسون، والسيد يوري فيدوتوف والسيد نيك غرونو، على رؤاهم ونظراتهم العامة القيمة التي أثروا بها مناقشاتنا بشكل كبير. كما استمعت بعناية إلى عرض السيدة ناديه مراد باسيل طه، التي أشعرتني سماحتها وشجاعتها ومثابرتها في مواجهة تلك الصعاب بالتضاؤل. لقد تأثرت أنا ووفد بلدي تأثرا عميقا بحكايتها عن تجربتها التي أثق في انطباقها على جميع الضحايا. ونحن نقدر حضورها هنا اليوم، تقديراً كبيرا.

وتشدد ماليزيا على إدانتها الكاملة لكل أعمال التعصب أو الترهيب أو العنف في حالات النزاع المسلح التي يرتكبها الإرهابيون والجماعات المتطرفة العنيفة، ولا سيما أعمال الاتجار بالبشر، التي تعرِّض الضحايا للعبودية والتعذيب وحتى القتل. ونرفض بشكل قاطع أي صلة تحاول جماعات مثل داعش وبوكو حرام إقامتها بين تلك الممارسات البشعة وتعاليم الإسلام، الدين الذي يقوم على السلام وكرامة الفرد سواء كان امرأة أو رجلا أو طفلا. وفي ذلك الصدد، يسر ماليزيا مشاركة المجلس إجماعه على الترحيب باعتماد البيان الرئاسي اليوم S/PRST/2015/25. ونعتقد أن البيان الرئاسي

يمثل خطوة المجلس الملموسة الأولى في اتجاه الاعتراف بالبعد المتعلق بالسلام والأمن الدوليين للاتجار بالبشر، مع التأكيد في ذات الوقت على الحاجة إلى اتخاذ إجراء منسق ومطرد وحاسم ضد مرتكبيه.

ويتناسب كذلك مع جهود المجلس الجارية لتنسيق تنفيذ سياساته الخاصة ومواقفه في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على نحو أفضل. وإذ نؤكد على مركزية وأهمية احترام المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتقيد بها في هذا الصدد، نشير بالمثل إلى عنصر رئيسي آخر هو تحسين إدماج وتنسيق الجهود المبذولة في إطار القانون الجنائي الدولي، لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول باليرمو.

واستجابة للدعوة الواردة في المذكرة المفاهيمية من أجل مناقشة محددة وعملية المنحى، أتوجه إليكم بالمقترحات الثلاثة التالية.

بهدف التصدي لآفة الاتجار بالبشر بطريقة شاملة وكلية، نؤكد على أهمية وضع برامج وأنشطة لإعادة الإدماج، لا سيما للنساء والأطفال المفرج عنهم، ليس فقط من أجل حمايتهم حتى لا يصيروا ضحايا مرة أخرى أو يتعرضوا للوصم، ولكن أيضا من أجل غرس الإيمان فيهم بأن هناك أمل بعد الوقوع ضحية. ومع إدراكنا لسياق النزاع الذي يحدث فيه نوع الاتجار بالبشر الذي نناقشه اليوم، نشدد على أهمية انضمام الدول إلى صكوك مثل بروتوكول باليرمو - الذي يتضمن أحكاما بشأن التدابير الرامية إلى تحقيق التعافي البدني والنفسي والاجتماعي لضحايا الاتجار بالبشر - وتنفيذها.

ويعني تحسين التنسيق مع المبادرات القائمة، على سبيل المثال، عرض النتائج والرؤى الواردة في البيان الرئاسي في عمل فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي - استناداً إلى القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) - يولي أيضا اهتماما أكبر لمسألة الخطف، واختطاف الأطفال في حالات النزاع. ويمكن إدراك وجود روابط إضافية لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٩٩ (٢٠١١)، فيما يتعلق بالقاعدة وما يرتبط بها من أفراد وكيانات، وغيرها من لجان الجزاءات ذات الصلة.

وختاما، تعتقد ماليزيا أن الاتجار بالبشر يشكل تهديدا حقيقيا للعديد من البلدان، وليس فقط للبلدان في حالات نزاع. وقد اضطرت ماليزيا للتصدي لهذه المسألة منذ بعض الوقت، نظرا إلى موقعها واستقرارها النسبي سياسيا واقتصاديا. وهي مشكلة متعددة الأوجه تستلزم تنسيقا وتعاونا واسعي النطاق من جميع الأطراف، بما فيها الحكومات والشركاء متعددي الأطراف، والمجتمع المدني، وغيرهم من المحاورين المعنيين. ونظرا إلى الطابع المعقد والمتداخل للاتجار بالبشر والمسائل ذات الصلة، فإن الإرادة السياسية على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية عامل رئيسي في تحديد إمكانية تحقيق نتائج وتحسينات ملموسة ومستدامة. وفي هذا الصدد، فإن المجلس في وضع جيد يمكنه من مواصلة إصدار بيانات قوية وموحدة مدعومة بقرارات سياساتية وتدابير بنفس القدر من الفعالية تستوجب المساءلة وتمنع إفلات الجناة من العقاب على نحو لا لبس فيه.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نشكر الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية لكل من السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيد نيك غرونو، مدير صندوق الحرية، علاوة على الشهادة القيمة للسيدة نادية مراد باسيل طه. ونثني على ممثلي المجتمع المدني الحاضرين معنا اليوم ونشكرهم على إسهامهم في هذه الجلسة.

إن البيان الرئاسي الذي اعتمدناه اليوم (S/PRST/2015/25) يبعث برسالة موحدة من المجلس عن الحاجة إلى التصدي

للاتجار بالبشر في حالات التزاع. ونقدر تركيز النص على مبدأ التكاملية التي ينبغي أن يسود داخل منظومة الأمم المتحدة.

فملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم يقعون ضحايا للاتجار بالبشر، وبطريقة أو بأخرى تتضرر كل الدول من هذه الآفة. إن الإبلاغ والكشف عن هذه الجريمة وملاحقتها قضائيا أمور معقدة في حالات التراع المسلح بسبب عدم قدرة الدول على السيطرة على أراضيها وحماية سكانها المدنيين. وقد تفاقم حاليا هذا النشاط، الذي استفادت منه تقليديا المنظمات الإجرامية، بسبب ظهور الإرهاب والجماعات المسلحة التي تجني أرباحا من الاتجار بالبشر من أجل مواصلة أنشطتها غير القانونية. إن شجب هذه الأنشطة ليس بكاف؛ فالأمر يتطلب عملا جماعيا.

ولا يستخدم خطف واستغلال والاتجار في البشر من قبل الإرهابيين والجماعات المسلحة للأغراض الاقتصادية فقط، وإنما الأخطر من ذلك، يستخدم كاستراتيجية لبث الرعب بين من لا يتفقون معهم في أفكارهم وأهدافهم. وقد ازداد الوضع تفاقما نتيجة العنف الجنساني والاستغلال الجنسي اللذين يكون معظم ضحاياهما من النساء والأطفال، وهي ظاهرة تعاني منها الفئات الضعيفة من السكان في عدد من حالات التراع التي ينظر فيها المجلس. وحالة الأيزيديين خطيرة على نحو خاص، بسبب الاضطهاد الطائفي الذي لحق بهم على مدى العقد الماضي والذي يخضعون له اليوم كضحايا للجماعات الإرهابية. إن تحسين آليات حماية هؤلاء السكان واتخاذ خطوات ملموسة لمنع اختطافهم ومقاضاة مرتكبي أفعال الاتجار بالبشر وكل من له صلة به، أمور ملحة. وفي هذا الصدد، نحث المجلس على كفالة تنفيذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) وتنفيذ تدابير تمنع اختطاف الأطفال في حالات التراع.

وكذلك يشكل تحسين الدعم الطبي والنفسي لضحايا الاتجار بالبشر مسألة ملحة. ونحن بحاجة إلى جهود ثقافية تغير التصورات الراهنة للنساء والفتيات اللاتي يتم اختطافهن والاعتداء عليهن حتى يمكن إعادة إدماجهن في مجتمعاتهن ومنع إدامة دورة استبعادهن. وينبغي للإجراءات التي تتخذ ألا تجعل من هؤلاء النساء ضحايا للمرة الثانية، وأن تحمي كرامتهن وحقوقهن. ويجب علينا تعزيز القدرات لمنع نشوب التراعات واتخاذ إجراءات في حالات الأزمات وحالات ما بعد التراع. وينبغي التحقيق على نحو أوثق في هذا النوع من النشاط غير المشروع. ونعتقد أن من المهم توسيع نطاق التقارير في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع من أجل اتخاذ التدابير الملائمة لحماية السكان المدنيين. ومن المهم جدا كذلك أن تتمكن عمليات المنظمة لحفظ السلام من توسيع نطاق أعمالها بشأن حماية المدنيين في هذا المجال. وسيتطلب ذلك أن يتم تدريب حفظة السلام والموظفين المدنيين على نحو أفضل لتمكينهم من تحديد هذه الأنشطة غير المشروعة وتحسين حماية الفئات الضعيفة من السكان والضحايا.

وما لم توفر الدول حافزا للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمكافحة العوامل التي تزيد من ضعف الضحايا، بما في ذلك، بين أمور أخرى، عدم المساواة، والفقر، والافتقار إلى المعلومات، والتمييز على جميع المستويات، فإننا لن نرى التغييرات الهيكلية التي ستمنع الاتجار بالأشخاص وتؤدي إلى معاقبة مرتكبيها.

السيد سواريز مورينو (جمهورية فترويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): إن فترويلا ممتنة لحضور نائب الأمين العام يان إلياسون؛ والسيد يوري فيدوتوف، المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيد نك غرونو، المسؤول التنفيذي الأول لصندوق الحرية، وممتنة لإحاطاتهم الاعلامية، وخاصة السيدة ناديا مراد باسي طه، التي عبّر بيانها، وأجرؤ على القول، عن الأصوات الصامتة للآلاف من النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا لمثل هذه الأفعال الشنيعة والبغيضة حتى يومنا هذا.

إن الاتجار بالبشر هو جريمة عابرة للحدود لا توفر أي بلد أو منطقة في العالم. والأسباب والدوافع المختلفة التي تعزز هذه الجريمة قد تفاقمت في السنوات الأخيرة نتيجة حالات الصراع المسلح في مختلف أنحاء الكوكب، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعمليات التشريد الجماعي للسكان المدنيين المتضررين من حالات الصراع المسلح تزيد من التعرض لهذه الجريمة البغيضة، خاصة بالنسبة إلى النساء، والبنات، والصبيان، والمراهقين. بالإضافة إلى ذلك، من الملاحظ أن الاتجار بالبشر تستخدمه الجماعات المتطرفة ويستعمله الإرهابيون كجزء من استراتيجيتهم لتمويل أنشطتهم الإجرامية.

ووفقا للتقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٤، الذي نشره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووفقا للمعلومات التي تم جمعها أثناء إعداد التقرير، هناك ثمانية بلدان حول العالم أبلغت بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣ عن وجود ضحايا الاتجار بالبشر من سوريا، بينما المعترف به أنه قبل عام ٢٠١١، عندما بدأ الصراع في ذلك البلد، كان من النادر للغاية وجود ضحايا سوريين لتلك الجريمة.

ويمكننا أن نخلص من ذلك للأسف إلى أن تدريب وتجهيز وتشجيع الجهات الفاعلة من غير الدول التي تقوم تصرفاتها على التطرف العنيف الذي يرمي إلى تفكيك الدول لدوافع سياسية هي أمور تعمل على تعزيز أنشطة جماعات مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، وجبهة النصرة، وجيش الفتح. وبالتالي، فهي تؤدي إلى ارتكاب مجموعة من الأعمال الوحشية، وجرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وتستهدف بخاصة الفئات الأكثر ضعفا، من قبيل النساء والأطفال.

وفي هذا الصدد، نكرر مرة أخرى دعوتنا جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي إلى الاحترام الكامل لأحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحظر توريد الأسلحة وتوفير الدعم المالي واللوجستي لهذه الجماعات المسلحة، بغية تحقيق تراجع فعال في قدرة هذه الجهات الفاعلة من غير الدول، وثم إحداث تراجع في احتمال الاتجار بالبشر واستغلال الناس المعرضين للخطر.

والحالة الإنسانية الخطيرة للاجئين، والمشردين داخليا، والمهاجرين الذين هم نتاج مآسي الحروب، وزعزعة الاستقرار السياسي، والفقر، والإرهاب، والعنف عامة الذي يضرب العديد من مناطق أفريقيا والشرق الأوسط تجعل منهم ضحايا محتملين للإتجار بالبشر. وثمة جانب آخر، في رأينا، يعزز أنشطة الجماعات الإجرامية التي تستفيد من الاتجار بالبشر، هو سياسات الهجرة التقييدية والحصرية المتزايدة، وعدم وجود قنوات لتنظيم الهجرة وجمع شمل الأسر، فضلا عن الافتقار إلى تنظيم الوصول إلى أسواق العمل لطالبي اللجوء، واللاجئين، والمهاجرين. وكما طلبت ناديا من المجتمع الدولي: الرجاء عدم إغلاق الأبواب أمام المهاجرين الفارين من الحروب التي تحدق بمختلف البلدان في أفريقيا والشرق الأوسط. فالمهاجرون الفارون من أعمال العنف ليسوا سببا للإرهاب، كما يعتقد بعض السياسيين، وإنما هم نتيجة لهذه الممارسة السياسية والعسكرية الدنيئة.

وفي حين نرحب بمبادرة عقد هذه المناقشة في مجلس الأمن، لكننا نعتقد أن الجهود الرامية إلى منع ارتكاب هذه الجريمة واستئصالها بفعالية تتطلب مجالات واسعة وديمقراطية تكفل المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء، من أجل تحقيق التنسيق والتآزر بين وكالات الأمم المتحدة كافة ذات الخبرة في هذا المضمار، إلى جانب مختلف الآليات الإقليمية ودون الإقليمية.

ونرى أنه من الأهمية الخاصة بمكان مساعدة الدول في حالات الصراع وما بعد الصراع لتعزيز قدراتها المؤسسية، بغية الوفاء بالتزاماتها وواجباتها القانونية المتعلقة بمنع الاتجار بالبشر

ومكافحته. وفي هذا الصدد، ننوّه بالدور الهام لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص في تعزيز التنسيق والتعاون إبّان المعركة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، فضلا عن دور الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وفقا لولاية كل منها.

أخيرا، تكرر فنزويلا التزامها بالوفاء بتعهداتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتّجار بالأشخاص، والصكوك القانونية الدولية الأخرى بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلة الولايات المتحدة.

اسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى ضيوفنا مقدمي الإحاطات الاعلامية – نائب الأمين العام إلياسون، والمدير التنفيذي فيدوتوف، والسيد غرونو – على إحاطاتهم الإعلامية، وكذلك على جهودهم في العالم الحقيقي لمكافحة الاتجار بالبشر.

ناديا، لا أستطيع أن أتخيل مدى الألم الذي تشعرين به في كل مرة يُطلب منك التكلم عن تجربتك. ما من إنسان ينبغي أن يُجبَر على تحمّل ما تحملته أنت وأسرتك – أبدا. إن وجودك هنا والتكلم إلينا بمنتهى الشجاعة لهو دليل على صمودك وكرامتك، وهو بطبيعة الحال أقوى رفض لما ترمز إليه الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (تنظيم داعش).

نحن ما زلنا موجودين هنا حتى الآن لمدة ساعتين و ١٥ دقيقة. ويجدر بنا أن نتذكر أنه أثناء هذه الفترة الزمنية، هناك نساء وأطفال وغيرهم يعيشون في ظل ظروف مثل الظروف التي وصفتها ناديا تماما. وبينما نجلس هنا، فإنهم يتعرضون للإرهاب، ويحلمون بالفرار، ويحاولون الخروج يائسين ولكنهم محاصرون من جانب قوة غاشمة لا أكثر ولا أقل. وما فتئنا نتكلم في المجلس عن تنظيم داعش منذ مطلع عام ٢٠١٤ على الأقل. ولكن ناديا، أنت أضفيت الطابع الانساني على المخاطر بطريقة أعتقد أنها بالغة الأهمية لكي يسمعها الناس. ولا أعتقد أن أي شخص استطاع أن يستمع إليك سوف يكون قادرا أبدا على نسيان ما استمع إليه، وما مررت به. إننا حقا معجبون بشجاعتك. وأنا أوافق أيضا على التعليق الذي كان أدلي به للتو، ومفاده أنه عندما تُسيّس عمليات قبول اللاجئين وهروب الأفراد، ويُصوَّر اللاجئون بطرق مختلفة، فإن خبرتك وشهادتك تشكلان لوما قويا يوجّه إلى أولئك الذين يسيئون لجميع هؤلاء الناس وهم يسعون إلى النجاة ويفرون من الإرهاب والصراع والعنف الجنسي. ينبغي لنا ألاّ ننسى ذلك على الاطلاق.

واليوم، نجتمع للمرة الأولى كمجلس لمناقشة مسألة الاتجار بالبشر في حالات الصراع. ومع الأهمية التاريخية لهذه الجلسة، من المحيّر بعض الشيء أن المجلس لم يتناول هذه المسألة من قبل. لقد اجتمعنا حتى الآن بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والنفط، والآثار، والموارد الطبيعية، والحياة البرية، ولكن هذه الجلسة هي الأولى لنا بشأن الاتجار بالبشر. نحن نشهد صراعات في كل مكان تقريبا من العالم، كما قال آخرون، ونشهد الاتجار بالبشر. فالإتجار بالبشر يزدهر أثناء الصراعات، والصراعات تتفاقم بفعل الاتجار بالبشر.

وليس من قبيل الصدفة أن يميل الاتجار غير المشروع بالأسلحة، والمخدرات، والقطع الأثرية المسروقة، وغيرها من السلع غير المشروعة إلى اتباع طرق مماثلة لتلك التي يستخدمها المتجرون بالبشر، وأن تقوم بها الشبكات الإجرامية ذاتها. وتمول هذه الأنشطة غير المشروعة من الجماعات المسلحة والإرهابيين والشبكات الإجرامية، وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يجبر المتجرون الضحايا

على ارتكاب جرائم، مثل المشاركة في الأعمال الإرهابية، ونقل الأسلحة غير المشروعة، وإنتاج المخدرات غير المشروعة، وهذه الجرائم نفسها، بطبيعة الحال، تزيد من تقويض الأمن المشترك.

وقد شهدنا المدى الذي يمكن به للحكومات والمجموعات المسلحة والإرهابيين الذين يعاملون الناس باعتبارهم ممتلكات أن يظهروا ازدراء مماثلا للقواعد والمعايير التي تكفل الأمن المشترك. ومع ذلك، بالرغم من استمرار الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار بالأشخاص من جانب الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى، والحكومات، ومجموعات المجتمع المدني، لا تزال هذه الجريمة مستمرة. وكما لاحظ آخرون، فإن الإحصاءات مفزعة. ووفقا لمنظمة العمل الدولية، هناك على الأقل ١٦٨ مليون شخص على مستوى العالم ضحايا العمل القسري. وما يقدر بنحو ٥,٥ مليون -٥,٥ مليون - منهم أطفال. وكما أشار السيد غرونو، فما يزيد الأمور سوءا هو تحدي تنظيم الدولة وبوكو حرام لتحريم الرق على نحو نشط ومتعمد، وهما لا يقومان بمجرد الاتجار بالبشر على نطاق واسع؛ بل إنهما يتباهيان بذلك في وسائل الإعلام الاجتماعية والمواد الدعائية. فداعش تقوم بتوزيع النساء والفتيات على المقاتلين باعتبارهن غنائم حرب، الذين يقومون باغتصابهن بصورة منهجية وبيعهن في أسواق مثل الماشية. ويتم إجبار الأطفال في سن الرابعة من العمر على التدريب في مخيمات الأشبال، حيث تفيد التقارير بأنه يتم إعطائهم دمى يمارسوا عليها قطع الرؤوس. إنه أمر وحشي.

بل إن داعش قد وصلت إلى حد إصدار مبادئ توجيهية لأتباعها بشأن كيفية معاملة عبيدها، الأمر الذي يقدم تبريرا ملتويا لأكثر الأفعال انحرافا. وتقرر المبادئ التوجيهية بأنه ”من المسموح به شراء إماء أو عبيد أو بيعهم أو وهبهم كهدايا، وما هم إلا ممتلكات يمكن التصرف فيها“. ويخبرون أتباعهم بأنه ”من المسموح جماع أمة لم تبلغ سن البلوغ“. وبعبارة أخرى، فإن اغتصاب الإماء أمر مأذون به؛ ومقبول؛ ويجري تشجيعه. وعندما نحاول أن نصف شرا من هذا القبيل، نعجز عن ذلك؛ فالكلمات تخذلنا. وشعرنا بالاندهاش من أن نادية تمكنت من الحديث عما يعجز وصفه ومن العثور على الكلمات لوصفه، ونشكرها على ذلك.

كما أن قصص انحرافات جماعة بوكو حرام هي أيضا مروعة. ففي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وردت تقارير عن إجبار الجماعة لأربع فتيات وفتى على تفجير أنفسهم في مدينة مايدوغوري النيجيرية. وهاجم ثلاثة منهم مسجدا أثناء صلاة العشاء، فقتل خمسة عشر شخصا، بمن فيهم الأطفال، وجرح أكثر من ٣٥ شخصا. وقدر شهود عيان أن منفذي الهجوم لا تتجاوز أعمارهم ٩ سنوات.

واختطفت جماعة بوكو حرام مارتا، البالغة من العمر ١٤ سنة، وأختيها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. واصطُحبت إلى أحد المخيمات التابعة للجماعة، وأخبرت صحفي في وقت لاحق بأنهم ”أخبروني بعدم التجول بالخارج، وعندما خرجت ضربوني. وأخبروني بعدم الحديث، وعندما تحدثت ضربوني. وأخبروني ألا أغني، وعندما غنيت ضربوني“. وأجبرت على اعتناق الإسلام، وأطلقوا عليها اسما جديدا، وزوجوها لأحد المقاتلين ضد إرادتها. وقالت مارتا إنها أجبرت على حمل ذخائر إضافية لمقاتلي جماعة بوكو حرام في اثنتين من عملياتها. وقالت: ”أرادوني أن أقتل الناس، غير أنني لم أتمكن أبدا من قتل أي شخص“. وقالت: ”حاول أعضاء بوكو حرام إجبار أختي على قتل رجل مسن. وعندما رفضت، أطلقوا عليها النار بدلا منه“. وذات ليلة، فرت مارتا وفتاتان أخريان إلى الأدغال. وقالت: ”لا زلت أصارع ذكرياتي“.

وبالنسبة لجماعات مثل داعش وبوكو حرام، فقد أصبح الرق واحدا من أسلحة الحرب الأكثر تنوعا، المستخدمة لغرس

الخوف، والتسبب في المعاناة، وتوظيف الأتباع، ومكافأة المقاتلين، وتحويل ديانة أتباع الديانات الأخرى، ومكافأة المحاربين، وتوليد الدخل، وهو يتعلمون من بعضهم البعض أسوأ الممارسات. إنه سباق بشع نحو القاع.

إذا، ما الذي يمكننا نحن - وأقصد بنحن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكافة المجتمعات المحلية المتحضرة - أن نفعله لاستئصال هذه الآفة؟ يجب، بطبيعة الحال، أن ندين هذه الجرائم ومرتكبيها، ويجب أن نستمر في توثيق تلك الأهوال بحيث نتمكن يوما ما من مساءلة المسؤولين عنها. وعلينا أيضا أن نلتزم بإنهاء النزاعات التي تهيء مناخا مثاليا للمتاجرين بالبشر، وبالطبع يجب أن نلتزم بالقضاء على الجماعات التي تستخدم الاتجار بالبشر كسلاح من أسلحة الحرب.

وتحقيقا لهذه الغاية، فقد نظمت الولايات المتحدة، تحت قيادة الرئيس أوباما، ائتلافا يضم ٦٥ بلدا لتفكيك داعش وتدميرها وحفز الجهود المبذولة في مجلس الأمن للحد من تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأموال غير المشروعة التي تستخدمها الجماعات المتطرفة لتأجيج إرهابها. والاجتماع الذي سيترأسه وزير خزانة الولايات المتحدة جاك لو غدا، عندما سينضم إليه عدد من وزراء المالية الآخرين من الدول الأعضاء في المجلس، سيهدف إلى تعزيز الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لوقف تمويل داعش.

وبالمثل، نواصل توفير المساعدة الأمنية والمساعدة على مكافحة الإرهاب إلى حكومات تشاد ونيجيريا والنيجر والكاميرون وبنن، لمساعدتها في الكفاح ضد جماعة بوكو حرام. وما برحنا نشارك البلدان الأفريقية للتغلب على جيش الرب للمقاومة، وجوزيف كوني، الذي لا يزال طليقا. لقد أُهلك جيش الرب للمقاومة في السنوات الأخيرة، ولكن كل يوم يمر على وجوده وبقاء جوزيف كوني طليقا هو يوم يتعرض فيه الأطفال والنساء والمجتمعات المحلية المدنية في جميع أنحاء العالم لخطر الاختطاف، ويتم إجبار المختطفين، كما يعلم الجميع هنا، على اختطاف آخرين. وفي بعض الحالات نجد أطفالا يطلب منهم اختطاف أطفال آخرين وقتلهم. إنه أمر وحشي. ولذلك، فإن ذلك الجهد يعد أمرا ضروريا.

وإلى جانب هذه الجهود الرامية إلى إنهاء النزاعات التي يزدهر فيها الاتجار بالبشر، ولملاحقة أسوأ الجناة، يجب أيضا أن نتساءل عما يمكن أن تفعله كل من حكوماتنا لكفالة ألا نساعد في تأجيج جريمة الاتجار بالبشر.

أولا، يجب أن نعمل لضمان ألا تسهم ممارساتنا ذاتها في الاتجار بالبشر، من الشراء إلى التوزيع. وهذا يعني اتخاذ خطوات لإلزام المقاولين الحكوميين والمتعاقدون على حظر الأنشطة المعروف أنها تسهم في الاتجار، مثل تجريم فرض رسوم على توظيف العمال التي يمكن أن تؤدي إلى عبودية الدين. وبتنفيذ تلك المتطلبات وتدابير الحماية، يمكن للحكومات أن توضح أنها تمارس ما تنصح به عندما يتعلق الأمر بوقف سلاسل إمداد الرق الحديث، ويمكن لكل منا أن يشكل نموذجا لأفضل الممارسات في القطاع الخاص.

ثانيا، علينا أن نعلم الناس الكيفية التي يمكنهم بها أن ينظروا فعليا لضحايا الاتجار بالبشر. ويمكن أن يكون ذلك الأمر بالغ الصعوبة. فبعض ضحايا الاتجار بالبشر يسلكون طريقا آخر لتفادي أن يتم التعرف عليهم، من منطلق الخوف على سلامتهم أو سلامة أحبائهم، أو خوفا من ترحيلهم أو تجريمهم. وعندما ينظر إلى ضحايا الاتجار، كثيرا ما ينظر إليهم بوصفهم مجرمين. فالناس لا ترى سوى الجريمة التي ارتكبها هؤلاء الأشخاص وليس القوة والخداع والإكراه والإرهاب الذي أدى بهم إلى القيام بذلك. فتعلم أن نرى ضحايا الاتجار بالبشر يتطلب توعية الناس على جميع مستويات الحكومة، وبكامل طاقة الوكالات، ويتطلب إشراك شركاء من خارج الحكومات مثل المنظمات الدينية، وأصحاب الأعمال

التجارية، والمعلمين، ومقدمي الرعاية الصحية، أي أولئك الذين من الأرجح أن يتعاملوا مع الضحايا.

فلننظر إلى إحدى فئات السكان الأكثر عرضة لخطر الاتجار بالبشر، إنهم المشردين دوليا، وهم اللاجئين الفارين من مناطق النزاع. وكما نعلم جميعا، هناك ما يقرب من ٦٠مليون شخص حاليا مشردين من جراء النزاعات، أكثر من أي وقت آخر منذ الحرب العالمية الثانية. إلا أن العاملين في مجال تقديم المعونة، وحفظة السلام، وغيرهم من الفئات التي تتصل اتصالا وثيقا بالفئات الضعيفة كثيرا ما يفتقرون إلى التدريب على كشف علامات الاتجار بالبشر، وحتى من حصلوا على تدريب الموارد غالبا ما تكون لديهم موارد محدودة للغاية لمساعدة الضحايا الذين تم التعرف عليهم. وهذه فجوة واسعة، ويجب أن نعمل جميعا على سدها. ونقدر الأردن، الذي استقبل أكثر من ٦٢٨ ٠٠٠ لاجئ سوري، كما نعلم جميعا، كما قام مؤخرا ببناء أول مأوى مكرس حصرا لإسكان ضحايا الاتجار ومساعدتهم.

ولإعطاء مثال آخر، اشتركت إدارة النقل والأمن الوطني في الولايات المتحدة في تدريب نحو ٥٠ ٠٠٠ من موظفي الخطوط الجوية على الكيفية الآمنة التي يمكن بها التعرف على الحالات المشتبه في كونها اتجار بالبشر، وتنبيه سلطات إنفاذ القانون في الوقت المناسب.

ثالثاً، وينبغي لنا التشجيع على إيجاد حلول قوية وإبداعية. وأشار البعض عن حق إلى التفاوت الضخم بين مبلغ ١٥٠ بليون دولار، العائد السنوي للسخرة، وما تنفقه بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سنوياً على المساعدة الإنمائية لمكافحة الاتجار بالبشر، ويعادل أقل من عُشر الـ ١ في المائة من إيرادات المتاجرين بالأشخاص.

لكننا لا نحتاج إلى المزيد من الموارد فحسب؛ نحن بحاجة إلى موارد أكثر تركيزاً على الضحايا والناجين. ومرة بعد الأخرى، رأينا أن دمج الضحايا والناجين في عملية صنع السياسات يعطي حلولاً أفضل، وأنه يمكنهم أن يقدموا نوع المنظور الذي عرضته ناديا هنا اليوم. ولذلك، ستطلق حكومة الولايات المتحدة قريباً أول مجلس استشاري من نوعه في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاتجار بالبشر، ويتألف حصراً من الناجين، للمساعدة على تنوير وتوجيه سياساتنا وبرامجنا الاتحادية لمكافحة الاتجار بالبشر وتمكين الضحايا.

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٨٦٥، اعتمدت الولايات المتحدة التعديل الثالث عشر لدستورنا، الذي ألغى الرق. وقبل اعتماده، استعبدت أجيال من الرجال والنساء والأطفال في هذا البلد في أحلك ظروف على الإطلاق. وكان الناس يولدون ويعيشون ويموتون وهم مقيدون في سلاسل. وقد استدعى الأمر خوض حرب أهلية وحشية قتل فيها أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص – أي واحد من كل ٥٠ أمريكياً – من أجل إلغاء تلك الممارسة. وحتى بعد انتهاء الحرب واعتماد التعديل، استمرت ممارسة السخرة بأشكال أخرى، كما نعرف، وإرث الرق لا يزال ملموساً بشكل حاد في أمتنا حتى يومنا هذا.

وفي كلمته بمناسبة مرور مائة وخمسين عاماً على اعتمادالتعديل، نقل الرئيس أوباما على نحو مناسب عن الرئيس ابراهام لنكولن قوله:

”بمنح الحرية للعبيد نضمن الحرية للأحرار – شرفاء فيما نعطي وما قد نحتفظ به على السواء.“

كان لينكولن يشير إلى الجهود الرامية لتحرير العبيد في هذا البلد، ولكن كلماته يمكن أن تنطبق بسهولة على مجلس الأمن اليوم. نحن الآن نجد ضحايا الاتجار بالبشر في كل بلداننا. نأكل مما يحصدون. نتكلم في هواتف صنعت من معادن استخرجوها. ونلبس من صنع أيديهم. ومجلس الأمن قد بُني على أساس أن سلام وأمن دولنا مترابط بعضه بعضاً. ولكن مثلما فهم لينكولن، كذلك هي حقوق الإنسان.

كلنا جميعاً هنا تعرف ضمائرنا أن الاتجار بالبشر خطأ. ونعرف أن الرق الحديث غير إنساني. وندرك أن أحداً ينبغي ألا يتحمل أبداً ما تحتمله ناديا والكثير من النساء والفتيات وغيرهن بينما نجلس هنا نتناقش. فإن علمنا ذلك، يكون ما قاله لينكولن للأمريكيين قبل سنوات طويلة صحيحاً بالنسبة لنا أيضاً هنا في يومنا هذا: إن حريتنا وكرامتنا مرتبطتان بمصائر الملايين من ضحايا الاتجار، مثل ناديا، ضحايا يملكون قدراً هائلاً من الكرامة والشجاعة. إننا نضمن حريتنا بالكفاح من أجل منحهم حريتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.